الفصل الثالث

المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 - 1973

أولاً: خصوصية التمايز الفلسطيني في برامج منظمة التحرير الفلسطينية

في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في القاهرة في 20 تموز (يوليه) 1968، وبعد دخول المنظمات الفدائية وعلى رأسها حركة فتح إلى هذا المجلس تمَّ تعديل بعض مواد الميثاق، حيث أُطلق عليه اسم "**الميثاق الوطني الفلسطيني**"؛ فكلمة الوطني: تنصرف إلى الشعب العربي الفلسطيني، بينما كلمة القومي: فتنصرف إلى الأمة العربية كلها. كما أُضيفت إليه بعض المواد مثل المادة التاسعة التي ثبتت الاتجاه إلى تأليه السلاح؛ فأشارت إلى "**أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين**"، وكذلك المادة العاشرة التي نصّت على أن: "**العمل الفدائي يشكّل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية**"، والمادة الحادية والعشرين التي نصّت على أن: "**الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها**"[1].

وأكثر من ذلك وفي سياق التوسّع في التمايز الفلسطيني عن العربي العام؛ فقد وصف الميثاق الجديد فلسطين: بأنها "**وطن الشعب الفلسطيني**"، وليس وطناً عربياً كما وصفها الميثاق القومي القديم. وقد أُدرج هذا الوصف: في مطلع الميثاق الوطني دون إغفال ما ورد في السابق من أن فلسطين هي "**جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير**". وبذلك جرى التوفيق بين الوطنية الفلسطينية التي تمثلها حركة فتح، وبين القومية العربية التي تتشبّث بها فصائل أخرى[2].

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص339؛ **وثائق فلسطين**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص360.

[2]- حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص55.

نستنتج من الفقرة السابقة، أنه ابتداءً من الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني خصوصاً بعدما انضمت التنظيمات الفدائية للمنظمة، أن تغيّراً وتبدّلاً فعلياً طرأ على سياسة منظمة التحرير؛ فأصبح للمنظمة ذاتية وطنية فلسطينية عوضاً عن الالتزام القومي للقضية الفلسطينية، فتمَّ تغيير اسم الميثاق من: "**الميثاق القومي**" إلى "**الميثاق الوطني**". أو بمعنى آخر فالقائمين على أمر المنظمة وجدوا ألاَّ مناص من ضرورة استقلالية العمل والقرار الفلسطيني، بعدما اكتشفوا أن الركض وراء الأحلام القومية لن يجدِ نفعاً؛ خاصةً والأنظمة العربية لم تقدّم شيئاً ملموساً على الأرض، يمكن أن يؤدي إلى تحرير ولو جزء يسير من التراب الفلسطيني. ناهيك عن التداعيات السلبية التي أدّت إليها حرب 1967 والتي جعلت قيادة منظمة التحرير، تُدرك حتميّة الاستقلالية في القرار الفلسطيني عن مجمل الخلافات العربية- العربية. لذلك وجدنا لغة التشدّد في بعض مواد الميثاق التي تمَّ تعديلها أو إضافتها، لتلائم الواقع الفلسطيني الجديد خاصةً المادة الحادية والعشرين منه، التي نصّت على أن: "**الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها**"، والتي هي محور دراستنا.

ويبدو أن حركة فتح حرصت من الناحية الفكرية، أن يكون تدخلّها في عملية تعديل الميثاق القومي إلى ما يشبه التغيير، ابتداءً من الاسم مروراً بمعظم الأفكار التي لا تنسجم مع المبادئ والأهداف والأساليب التي اعتمدتها الحركة في أدبياتها، وذلك في وقتٍ أصبحت فيه مقولة الكيان الفلسطيني أساساً لبرنامج فتح السياسي في مطلع الستينات من القرن الماضي، إلى جانب الدعوة الصريحة للوحدة الوطنية. فقد جاء إنشاء منظمة التحرير ليعكس التحول لدى الفلسطينيين من التأييد للعروبة والقومية العربية إلى فلسطنة القضية الفلسطينية. وهذا التحول كان واضحاً بقوة بعد حرب عام 1967، خاصةً وأن الفلسطينيين فقدوا الثقة في الدول العربية لمساعدتهم في تحرير فلسطين؛ ووصلوا إلى قناعة مفادها بأن عليهم الاعتماد على أنفسهم لتحرير وطنهم وحماية وصيانة حقوقهم الوطنية والسياسية؛ فالفراغ السياسي الذي حصل بعد الهزيمة تمَّ تعويضه أو ملؤه بالحركة الوطنية الفلسطينية، والتي نمت بسرعة كبيرة داخل وخارج الأراضي المحتلة [1].

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص150-155؛

*Khalidi, **Palestine Reborn**, p. 139.*

والواقع أن ما سبق ذكره، مثّل آمال وطموحات الشعب الفلسطيني سواء في داخل الوطن المحتل أم في تجمّعات الشتات الفلسطيني؛ فمن خلال ما ذكرناه نجد ثمة تراجعاً عن هدف المنظمة الرئيسي والذي نشأت لأجله وهو البُعد القومي للقضية الفلسطينية، فغيَّر زعماء المنظمة اسم الميثاق من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني كما سبق الإشارة. وفي المقابل: ثمة لغة متشددة من خلال الإضافات التي أُضيفت للميثاق وذكرناها سابقاً؛ كرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين كاملة غير منقوصة، وأيضاً رفض أي مشاريع للتسوية السلمية لا تؤدي إلى استعادة كل فلسطين، ويبدو أن تلك الإضافة تمّت بعد صدور مشروع وزير الخارجية الأمريكي (وليام روجرز)، الذي توجّس منه الفلسطينيون خيفةً.

والأهم من هذا كله، فبسبب "**الفلسطنة**" تحّول الحوار العربي حول القضية الفلسطينية، حول مسلك ذلك الفصيل أو التنظيم الفلسطيني أو ذاك، وليس حول مواقف الدول العربية التي هي صاحبة الرأي النافذ الحقيقي في الشأن الفلسطيني، وتحمّل الفلسطينيون فيما بعد إثم التنازلات التي أقرّتها نُظم عربية باسم القيادات الفلسطينية [1].

والجدير بالذكر، أنه كان يتواجد على الساحة الفلسطينية وخارجها قبل نشأة منظمة التحرير ما بين 17 إلى 40 تنظيماً فلسطينياً، وكان مما أُخذ على الشقيري أنه كان مبغضاً للحزبية والأحزاب، وأنه صاغ منظمة التحرير من هذه القناعة وضمّنها في ميثاقها القومي؛ ولذا لم تتمكّن المنظمة في عهده من استقطاب الكثير من القوى المعارضة لتوجهه. ويبدو أن الشقيري كان محقاً في ذاك التوجه، لأنه كان يعلم يقيناً أن دخول التنظيمات والفصائل إلى عضوية المنظمة، سوف يحوّلها إلى منتدى للتنافس الحزبي، الأمر الذي حدث بالفعل بعد تركه لزعامتها؛ فغداة استقالة الشقيري توفرت الظروف لتأخذ الفصائل الفلسطينية دورها السياسي، والإمساك بزمام المنظمة والانخراط فيها على أساس المزاوجة بين الشرعية الثورية التي تتمتع بها والشرعية السياسية التي للمنظمة. وجرى بالفعل تثبيت مستجد التعددية الحزبية داخل ميثاق المنظمة المعدّل، إلاَّ أن ذلك الانخراط رافقه وترتَّب عليه ظواهر متعارضة فقد ظهرت هناك أشكال من التنسيق والاندماج بين الفصائل من جهة، وظهرت

[1]- مناقشة أحمد السعدي لبحث خيرية قاسمية، "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني**"، في: أحمد الشقيري، ص218.

أشكال من الانشقاقات والتحالفات فقد دخلت الفصائل منظمة التحرير وهي تحمل معها منازعاتها فيما بينها، ومنازعاتها الداخلية بين أجنحتها من جهةٍ أخرى [1].

وعلى الرغم من إنه جرت محاولات عدة للتوفيق السياسي والعسكري والإعلامي بين الاتجاهات والتنظيمات الفلسطينية، لكنها فشلت واتسعت شقة الخلاف بين الجميع فيما بعد خاصةً حين انطلقت الخلافات فيما بينهم على أُسس شبه جذرية يصعب التوفيق بينها، وعلى سبيل المثال: بين المُفرِطين في الاتجاه القومي والمُفرِطين في الاتجاه الوطني، وبين أنصار الهدف النهائي والأهداف المرحلية، وبين أنصار التسوية السياسية طبقاً لهذه الأهداف أو تلك، وبين العلمانيين والمتدينين [2]. أو بمعنى آخر فقد أدّى التعدد الفكري والأيديولوجي بين فصائل المنظمة إلى ضياع جزء كبير من طاقاتها، وراء اللهث حول حلول توفيقية حيناً وترقيعية حيناً آخر، بين أجنحتها وفصائلها على حساب صراعها التقليدي مع عدوها المركزي إسرائيل، مما أثّر سلباً على مسيرة منظمة التحرير لاحقاً.

إذن: فرفض الشقيري للتعددية داخل أروقة المنظمة، ومحاولته صهر الجميع في بوتقة واحدة لم تأتِ من فراغ، وإنما أتت في ضوء قراءته الاستشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية التي جعلته يوقن بأن المجال السياسي الفلسطيني داخل المنظمة وخارجها سوف يتسع ويتشعّب إلى حدٍ يتجاوز فيه التعددية المبررة إلى الشرذمة السيئة، بحيث تصبح قضية الوحدة الوطنية هاجساً ملحاً على الحركة الوطنية الفلسطينية إلى يومنا هذا، وبحيث تتكرر إلى يومنا هذا أيضاً الإشارة إلى ضرورة الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيديولوجيا الواحدة والمنطلق الفكري والسياسي الواحد [3]؛ كضرورة وطنية منذ دورة المجلس الوطني الثامنة في شباط (فبراير) 1971. لذلك فإن المجال السياسي الفلسطيني استشعر منذ ذلك التاريخ، بخطر التشظّي الذي لحق بالفصائل وانحرافه عن مفهوم

---

[1]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص307-308.

[2]- المرجع السابق، ص309.

[3]- كان أحد الباحثين في الدراسة التي بين أيدينا وهو الدكتور أسامة أبو نحل، قد طالب في عدة مقالات ومقابلات صحفية معه إلى ضرورة إنهاء حالة الفصائلية والتنظيمية على الساحة الفلسطينية، نظراً للمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية نتيجة وجودها، بعدما أثبتت تلك الفصائل والتنظيمات عقمها، حيث تمَّ شرذمة القضية المصيرية نتيجة لتصرفاتها اللا مسئولة، وصراعاتها وتناحراتها فيما بينها من جهة وصلت إلى حد الاقتتال الداخلي وانتشار ظاهرة النفاق فيما بينها من جهةٍ أخرى. ولمزيد من التفاصيل أنظر المقالات التالية: "**الولاء للوطن أم للأحزاب**"، و"**تحطيم الآلهة**"، و"**ما أشبه الليلة بالبارحة**"، و"**كفاني يا قلب**"، و"**المشهد الفلسطيني: تشرذم بجدارة**".

التعددية. والحق يُقال بأن هذا الانحراف لم يكن نتاج الواقع الفلسطيني الذاتي، بل نتيجة التدخّلات والإرادات لبعض الأنظمة العربية التي أنشأت أجهزتها وتنظيماتها، ودفعت بها تحت يافطات فلسطينية إلى العملية السياسية داخل المنظمة، ثمَّ تعمّقت هذه الحالة ببروز نزعة التسلّط القيادي والفئوي التنظيمي، لتفرض الأكثرية كحركة فتح سطوتها ضد ما أُعتبر رأي الأقلية، مما أدّى إلى تجاوز النصوص والقرارات والميثاق الوطني نفسه استناداً إلى ذلك المفهوم. وخلاصة القول: فإن تعددية المنظمة في مرحلة ما بعد الشقيري لم تؤدِ إلى تحسين أداءها، لا على الصعيد القيادي بالقضاء على تسلطية القيادة، ولا على صعيد تفعيل المؤسسات خاصةً المجلس الوطني الذي يُفترض أن يكون أعلى سلطة سياسية فيها [1].

إن المتمعّن في الخلاف الذي نشب بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية ضد سياسة الشقيري واتهامه بالتفرُّد في اتخاذ القرارات، لا يساوره أدنى شك في أن لاحقيه سوف يقودون سفينة المنظمة بسياسة مغايرة عمَّا كانت عليه في عهده، وإنهم سوف يثرونها بقوى تتفق وتختلف داخل بيتها. ولكن الذي حدث في نظر الكثيرين هو محاولة القيادة الإفادة من المنظمة في تعزيز مكانتها عبر إطار سياسي مقبول إلى حدٍ كبير عربياً ودولياً، بل واستنّت كل الفصائل ظهيراً وداعماً لتلك المحاولة بدرجاتٍ متفاوتة. وكانت النتيجة أن مستوى ثورية المنظمة لم يزد في عهدها التعددي، بل بقيت تحاور في دائرة مساومات النظم العربية المعتادة، وربما قلل تطورها في فترة ما بعد الشقيري من تركيبتها الثورية وكذلك من تركيبة الثورة لدى الفصائل. ومع زحف المساومات إلى أهداف المنظمة ووسائلها الكفاحية ثمَّ إلى دستورها، انحدرت المنظمة إلى أُفق جديدة وخطيرة [2].

وعلى الرغم من إن حركة فتح كانت قد عابت على الشقيري إنشاء المنظمة وتعيين أعضائها دون الدعوة إلى انتخابات حرة، وأنه لم يكن ثوري المحتوى. ومع ذلك فقد أردفت هذا الرأي بتحفظٍ مفاده أن هناك محاذير للانتخابات، لأنها قد تُكسب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي، وينفّذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني ويحتمون بالشرعية. ومع ذلك فإن الذين قادوا المنظمة بعد الشقيري لم يصلحوا من شأن التوجّه الديمقراطي، أو على أقل تقدير من تجنّب أخطاء سلفهم، بل على العكس من ذلك، فإن

[1]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص309-310.

[2]- المرجع السابق، ص310.

منهجية القيادات الجديدة ساهمت في تجُذر السلطوية والانقسامات داخل الحركة الوطنية. وإضافة لِما سبق: فقد لعب العنصر المالي دوراً بارزاً في سياسة الاستقطاب داخل أروقة منظمة التحرير التي كانت مواردها المالية عند نشأتها محدودة، بسبب تباطؤ الدول العربية في سداد التزاماتها. وعلى الرغم من إن هذه الشكوى تكررت في عهد ما بعد الشقيري، إلاَّ أن موارد الحركة الوطنية الفلسطينية أضحت أكبر بكثير، كما أضحت التزاماتها أكبر أيضاً بسبب توسعها أفقياً ورأسياً. والجدير بالذكر أن منظمة التحرير ومعظم الفصائل أنفقت أموال كثيرة في غير محلها، مما أدّى إلى تحويلها في نظر البعض إلى مثابة للارتزاق وعلاقات التبعية والتأثير المتبادل من المدخل المالي، ولم يعد الصندوق القومي يقوم بالعمل وفقاً لخطةٍ مالية واقتصادية محكمة، تضطلع بضبط الشؤون المالية وتتحسّب لكل المستجدات والمتغيرات [1].

وانصبّت الانتقادات على كلٍ من جوانب الإيرادات والنفقات؛ ففي جانب الإيرادات جرى اعتماد كبير على الأنظمة العربية في الدعم المالي، وكان للمال دور كبير في تحديد التحالفات. وفي جانب النفقات ظهر هدر ملحوظ واستهتار وافتقدت المحاسبة الدقيقة، ثمَّ أدّى ربط قطاع واسع من العمل الفلسطيني بمؤسسات المنظمة أو الفصائل بغير مبرر، إلى تشتيت كثير من الموارد وإلى أزمات مالية كان يمكن اتقائها بقدر أكبر من المسئولية المالية. وكان لتأثير المال السياسي دور على سياسة المنظمة وتوجهات قياداتها وإلى حدٍ كبير قيادات الفصائل وتوجهاتها أيضاً؛ فالاعتماد المفرط على الدعم العربي المالي شرّع الباب أمام ضغوط الدول العربية الممولة على مجمل قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، إما بحجب الالتزامات المالية، أو بتجميد الأموال المجبيّة من الفلسطينيين، أو بمهاجمة المنظمة أو الفصائل لتقليل شعبيتها، وإضعاف التبرعات الشعبية لها [2].

ومما يؤخذ على قيادة منظمة التحرير التي تولّت بعد عهد الشقيري، أنها لم تعمل على تطوير اقتصاديات الأرض المحتلة، ولم توفر فرص العمل في مشروعات إنتاجية وخدماتية تستوعب آلاف العمال المضطرين، لتأمين نفقات أُسرهم من خلال استخدامهم في بناء

[1]- المرجع السابق، ص311-314.

[2]- المرجع السابق، ص315.

المستوطنات، وتقديم العمالة الرثّة للاقتصاد الإسرائيلي، كما يُؤخذ عليها رهن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل، والتأثير سلباً في إرادة فلسطيني الداخل [1].

وثمة قضية مهمة طفت على السطح، تتعلّق بالدعوات المتكررة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي أُحتلت عام 1967؛ ففي مفارقة غاية في الغرابة توافقت مصالح أطراف الصراع المباشرين ومواقفهم، كلٍ منهم حسب رؤيته الخاصة وفهمه المستقل على وأد بعض الدعوات الكيانية، التي تمَّ ترويجها في الضفة الغربية على وجه التحديد، من جانب بعض أبنائها وبمباركة سلطات الاحتلال في بعض الأحيان. فحركة المقاومة الفلسطينية والتزاماً منها بهدف التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية، قصفت بالصواريخ في وقتٍ مبكر من تاريخ تلك الدعوة بيت الدكتور حمدي التاجي الفاروقي في رام الله في كانون أول (ديسمبر) 1967، وذلك باعتباره أحد الداعين لدولة فلسطينية تقام على جزء من أرض فلسطين، والمُسلّمين بالواقع الإسرائيلي والتعايش معه. وكانت إذاعة منظمة التحرير قد وصفته بالعميل، وظلّت المقاومة الفلسطينية على نهجها هذا حتى أواخر عام 1970، فقد رفض ناطق باسم منظمة التحرير دعوة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل لإنشاء كيان فلسطيني. وكان الجعبري قد انتقد حركة المقاومة لوقوفها في وجه دعوته، ووصل الأمر بحركة فتح إلى أن وضعت اسم الشيخ الجعبري على القائمة السوداء، وذلك لتأييده العلني قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية. ومن المعلوم أن زعماء الضفة الغربية كانوا قد بعثوا برسالة إلى منظمة التحرير، يحتجون فيها على قصف منزل الدكتور الفاروقي، كما واحتجوا على النشاط الفدائي في الضفة الغربية. وكانت صحيفة (جيروساليم بوست) الإسرائيلية، قد زعمت أن زعماء الضفة الغربية يفضّلون الصلح مع إسرائيل، ويعترضون على سياسة المنظمة التي تريد استمرار الحرب مع إسرائيل، وزعمت أنهم أعدّوا عريضة بلغ عدد التواقيع فيها والتي ترغب في الحل السلمي حوالي المائة، وقالت إن تلك العريضة سوف تُقدّم إلى يحيى حمودة الرئيس المؤقت للمنظمة [2].

---

[1]- مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص335.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص143-144؛ **اليوميات الفلسطينية**، مج7، من 1/1/1968-1968/6/30، ص13، 36، 66، 144، 146-147، 170-171؛ **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1/1/1970 – 1970/6/30، ص134-137؛ ولمزيد من التفاصيل عن الدعوات لإنشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية، انظر: **اليوميات الفلسطينية**، مج7، ص58، 137، 231-232، 299؛ **اليوميات الفلسطينية**، مج8، ص 275، 333-334، 357، 367، 499، 502، 526؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 9، من 1/1/1969 – 1969/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول

ثانياً: التغيّرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1970 – 1972

ولمَّا كان الرئيس عبد الناصر قد أعلن قبول مصر لمبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز (William Rogers) في 23 تموز (يوليه) 1970، والتي تتضمّن وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لفترة محدودة، يقوم خلالها المبعوث الدولي (يارنج)؛ بإجراء محادثات بين مصر والأردن وإسرائيل للتوصّل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم، المستند إلى الإقرار بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 طبقاً للقرار الدولي (242)؛ فقد توالى إصدار البيانات والتصريحات من كافة فصائل حركة المقاومة ومنظمة التحرير والاتحادات الفلسطينية الرافضة لمقترحات (روجرز) والمنددة بقبول مصر لها. كما أعلن المتحدث باسم منظمة التحرير في اليوم التالي لقبول مصر للمبادرة، بأن الثورة سوف تتصدى بكافة الوسائل ضد جميع الحلول والاقتراحات الانهزامية [1].

ويبدو أن السبب الذي دعا منظمة التحرير لرفض مشروع روجرز، لأنه يمثّل اعترافاً بإسرائيل، وخروجاً عن لاءات مؤتمر الخرطوم، وتنازلاً عن الحقوق الفلسطينية، ويحظر العمل الفدائي، ويدعو إلى الاصطدام بين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية [2].

وكان عرفات قد أكّد في خطبةٍ له خلال إحدى المظاهرات في عمّان في 31 من الشهر نفسه، أن الثورة الفلسطينية غير معنيّة بما حدث في حرب 1967 ولا بإزالة آثاره، وأنها معنية فقط باجتثاث الكيان الصهيوني من أرض فلسطين وتحريرها لتعود عربية كما كانت[3].

(يناير) 1970، ص193؛ **واليوميات الفلسطينية**، المجلد 10، من 1969/7/1 – 1969/12/31، ص37؛ خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص99-100؛ عبد الجواد صالح، "**معركة الكيان والقيادة البديلة**"، الكاتب الفلسطيني، بيروت نيسان (أبريل) 1978، ص52-74؛ حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني**، ص103-175؛ عوني فرسخ، "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**"، في: أحمد الشقيري، ص173؛ عبد الستار قاسم، **الحروب العربية – الإسرائيلية**، في جواد الحمد (محرر) (الدكتور): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص296؛ الحوت، **عشرون عاماً**، ص107.

[1]- منير الهور، طارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985**، ط2، عمّان، دار الجليل للنشر، 1986، ص123؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص218؛ طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، بيروت، دار الشروق، 1415هـ (1995م)، ص80.

[2]- حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ص69.

[3]- عزمي، "**الثورة الفلسطينية**"، ص66.

وكانت التظاهرات الفلسطينية والتي نظمتها الجبهتان: الشعبية والديمقراطية قد حملت هتافات معادية لعبد الناصر[1]، مما ترتّب عليه أن رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوطني مبادرة (روجرز). ثمَّ انتهت الأزمة بين المنظمة وعبد الناصر من خلال حوار جرى بينهما بالإسكندرية في 25 آب (أغسطس)، عندما أكّد عبد الناصر أن مصر لم تطلب من المنظمة والفصائل قبول المبادرة، وأن مصر سوف تستأنف القتال إذا لم تقبل إسرائيل الانسحاب[2].

ومهما يكن من أمر، فإن مبادرة (روجرز) التي انطلقت في كانون أول (ديسمبر) 1969، هدفت إلى تحقيق تسوية أردنية تتجاهل المقاومة الفلسطينية، وما يؤكد ذلك أنه بعد ذلك جرت محاولة أردنية شرسة لقمع الفلسطينيين، واستئصال شأفة الفصائل الفلسطينية تماماً من الأردن خاصةً بعد أن صاروا يشكّلون خطراً على النظام الحاكم. وقد تبيّن من خلال الأحداث التي دارت في أيلول (سبتمبر) 1970، أنه كان هناك تعاون وثيق بين النظام الرسمي الأردني وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لالتقاء مصالحهم معاً على احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية. ولمَّا كانت الولايات المتحدة قد بلورت سياسة جديدة لها في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب 1967، مبنية على قدرة بعض بلدان المنطقة ورغبتها في أداء دور البوليس الإقليمي تحت إدارتها؛ فبالتالي: شهِدت أحداث أيلول تلك بين الجيش الأردني والحركة الوطنية الفلسطينية أول اختبار لفكرة هذه الشراكة؛ فقد أمرت الولايات المتحدة وقتذاك وحدات مجوقلة من الأسطول السادس بالتأهب والتوجّه نحو الحوض الشرقي للبحر المتوسط، كما عبّرت إسرائيل عن استعدادها للتدخل في حال انتصار الفصائل الفلسطينية على الجيش الأردني. ولا نبتعد عن الحقيقة، إذا ما قلنا بأن معركة الكرامة في آذار (مارس) 1968، والتي جعلت الجماهير الفلسطينية تلتف خلف المقاومة، كانت الدافع لكلٍ من إسرائيل والولايات المتحدة لتحجيم حركة المقاومة تلك، بعد أن اعتبروها تحدياً خطيراً لطموحاتهما في المنطقة، وتهديداً للدول العربية المحافظة[3].

---

[1]- خالد الحسن، **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**، سلسلة أوراق سياسية (13)، عمّان، دار الجليل للنشر، 1985، ص67؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 12، من 1970/7/1 إلى 1970/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1971، ص136.

[2]- عزمي، **"الثورة الفلسطينية"**، ص67؛ فرج، **منظمة التحرير**، ص193؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص218.

[3]- نصير حسن عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم: منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران (يونيه) 2007، ص65-66.

ولمّا تمكّنت حركة المقاومة الفلسطينية من إرساء دعائم البناء الكياني الفلسطيني في الأردن بشتى صوره، من توسيع صفوف منظمات المقاومة بمؤسساتها العسكرية وشبه العسكرية والمدنية بمزيدٍ من الفدائيين ورجال الميليشيا والأعضاء، وتطوير المنظمات الشعبية الفلسطينية تطوراً كبيراً من خلال اتحادات العمال والمرأة والشبيبة والأشبال والزهرات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، التي أخذت كل سماتها الفلسطينية الخالصة، خلال عملها بين السكان والمواطنين الذين غُيبت مواطنتهم عبر المؤسسات والأجهزة الأردنية. وقد أدّى ذلك الوضع الذي اكتمل إلى حدٍ بعيد في أوائل عام 1970 إلى انقطاع في الصيغة الفلسطينية- الأردنية على المستوى المؤسسي، وإلى خلق وضعين متجاورين على أرضٍ واحدة، مما أدّى إلى خلق ازدواجية سلطوية بين حركة المقاومة ذات السلطة غير المُعلنة والحكومة الأردنية ذات السلطة المُعلنة، وقد عمِل ذلك إلى خلق ولاءات شعبية متضاربة، وإلى قيام ممثلتين متناقضتين على الصعيد السياسي والمادي المباشر[1].

وكان ياسر عرفات الناطق الرسمي باسم حركة فتح قد قال بحسب صحيفة النهار اللبنانية في أواخر عام 1968، وهو ما يوضّح إلى أي مدى وصلت فيه العلاقات المهترئة بين الأردن والفلسطينيين: "**إن فلسطين تضم ضفتي نهر الأردن، ونحن لا نعترف بالحدود الاصطناعية التي أقامها الإنكليز في مطلع هذا القرن، لأنها تُفرّق بشكل اعتباطي بين شعبٍ واحد. وليس من المعقول التمييز بين الأردنيين والفلسطينيين، وليس ثمة تناقض بين مصالح الفلسطينيين والأردنيين**"[2].

وقد أثمرت عملية التراكم في البناء المؤسسي مع بداية عام 1970، في إيجاد بعض السياسات الإقليمية لدى حركة المقاومة من جهة، وركّزت المزيد من السلطات الفعلية بين يدي سلطتها غير المعلنة من جهةٍ أخرى، مما دفع الحكومة الأردنية إلى محاولات عدة لاستعادة الكثير من سلطاتها المفقودة؛ فأدّى ذلك إلى أحداث العاشر من شباط (فبراير) والسابع من حزيران (يونيه)، وأخيراً الصدام الشامل في 17 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. وإضافة إلى ما سبق: فقد رعت حركة المقاومة المطالب الشعبية بضرورة قيام حكومة وطنية، وتبنّت أحياناً مثل هذه المطالبات، الأمر الذي اعتبره الأردن خروجاً على شعار

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص148-149.

[2]- **اليوميات الفلسطينية**، مج8، ص451.

المقاومة القائل بعدم التدخّل في الشؤون العربية، بل وأكثر من ذلك فقد رفعت بعض فصائل المقاومة في تلك الآونة شعارات، تدفع إلى الانقضاض والإجهاز على ما بقي من سلطة الحكومة الأردنية، وكان أبرزها الشعارين اللذين رفعتهما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وهما: "**لا سلطة تعلو فوق سلطة المقاومة**"، و"**كل السلطة للمقاومة**" [1].

ولمَّا كانت الأردن تحوي أكبر تجمع فلسطيني بها وإلى التماس المباشر لها مع إسرائيل، ووجود جبهة قتال عريضة يمكن الوصول منها للأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة لممارسة العمليات العسكرية، بدأ الصدام بين الأردن والمقاومة الفلسطينية على إثر صدور قرار أردني في 10 شباط (فبراير) 1970، يحظر التظاهرات والاجتماعات المخالفة للأنظمة والقوانين، وحظر النشرات والصحف والمجلات والمطبوعات التي لا تحمل موافقة، وقد رفضت فصائل المقاومة تلك الإجراءات فتوالت الصدامات مع الجيش الأردني [2].

ورغم أن ذلك الاتجاه لم يكن معبراً عن الخط الرئيسي أو الاتجاه الرسمي لحركة المقاومة، فإن الحكومة الأردنية قررت في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه: حسم الموقف متخذة عدة تبريرات كان من بينها الإشارة إلى المخاطر التي أصبحت تحيق بالكيان الأردني ذاته، نتيجة نمو المؤسسات الكيانية الفلسطينية، وممارستها لبعض السياسات الإقليمية حيناً، وسلوكها بعض الاتجاهات المغامرة أحياناً أخرى؛ فتركّزت حملة التعبئة الأردنية التي سبقت الصدام الشامل بين الطرفين، على إثارة النعرة القطرية- الكيانية لدى أبناء شرق الأردن، وتخويفهم بالمخاطر الفلسطينية المحدقة بهم، الأمر الذي لم يكن موجوداً [3]. وبناءً على ذلك: عمدت الحكومة الأردنية قُبيل الصدامات إلى الدعوة لعقد عدة مؤتمرات للعشائر الأردنية، كان أهمها المؤتمر الذي عُقد في آب (أغسطس) في بلدة صويلح بالقرب من عمَّان، والذي اتهم حركة المقاومة الفلسطينية، بالسعي للاستيلاء على الكيان الأردني ودمجه في كيان فلسطيني أوسع [4].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص149.

[2]- فرج، **منظمة التحرير**، ص193؛ عزمي، **"الثورة الفلسطينية"**، ص59.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص150.

[4]- خليل هندي وآخرون، **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني – دراسة تحليلية لهجمة أيلول**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص130-131.

ولم تكتفِ الحكومة الأردنية بذلك، بل استمرت خلال أحداث أيلول (سبتمبر) وما بعدها في إثارة النعرة الكيانية الأردنية، واستثمار تداعياتها العصبية في مواجهة الفلسطينيين وحركتهم الوطنية الممثلة بحركة المقاومة، مع تأكيدها على أن الأردن بلد الأردنيين، أما الفلسطينيون فإنهم دخلاء لا يشعرون بالانتماء إليه؛ وبالتالي: فهم أساس البلاء وسبب الخراب والدمار فيه [1].

وأكثر من ذلك: استغلت الحكومة الأردنية بعض التصرفات اللا مسئولة التي قامت بها بعض التنظيمات الفلسطينية في الساحة الأردنية، مثل الشعارات اليسارية التي كانت تطلقها بعض التنظيمات اليسارية، كإيلاء كل السلطة للمقاومة [2]، والتصريحات غير المتزنة التي كان يصرّح بها قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ كغسان كنفاني رئيس تحرير مجلة الهدف الذي أعلن في مطلع أيلول (سبتمبر) 1970، بأنه سيتم إنزال العقوبة بأي زعيم عربي يعترف بإسرائيل، ودعوته إلى إقامة دولة تقدمية في الأردن لينطلق منها العمل الفدائي نحو إسرائيل، مما أدّى إلى تخوُّف الملك حسين من تلك التصريحات [3]، وتوزيع صور الزعيم الروسي (لينين) في شوارع عمّان، ورفع العلم السوفيتي الذي يرمز للشيوعية على مسجد مدينة السلط، وفرض إجراء احتفال لمدة أسبوعين بمناسبة الذكرى المئوية (للينين). ويبدو أن السلطات الأردنية قد سمحت بعرض هذا الاحتفال على شاشة التلفاز، بهدف شحن المواطنين الأردنيين والجيش ضد الفصائل الفلسطينية [4]، وأخيراً: توجه بعض فصائل منظمة التحرير لتتويج تلك المنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني بأسره [5].

ولمَّا كانت العلاقات قد توتّرت بين منظمة التحرير ومصر بسبب مبادرة (روجرز)، استغلَّ العاهل الأردني الخلاف الناشب بين الطرفين بعدما قبِلت مصر بتلك المبادرة، وأخذت إذاعة فلسطين التي تبث من القاهرة بشن هجومٍ لاذع على الرئيس عبد الناصر [6]. وعند عودة الملك

---

[1]- المرجع السابق، ص121.

[2]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص131.

[3]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 12، من 1970/7/1 – 1970/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص454.

[4]- رشيدة مهران، **ياسر عرفات الرقم الصعب**، ط1، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، د. ت، ص173؛ خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص131.

[5]- ناصر سعيد حمودة، **منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1973م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999، ص288.

[6]- صلاح العقاد، **السادات وكامب ديفيد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ، د. ت، ص11.

حسين من زيارته للقاهرة، استخدمت السلطات الأردنية أسلوب الحرب النفسية ضد الفلسطينيين، فأشاعت أن الملك تلقّى الضوء الأخضر من عبد الناصر لسحق المقاومة الفلسطينية، التي وقفت بالإجماع ضد المبادرة المذكورة والقرار الدولي (242) الذي ترتكز عليه المبادرة [1].

لكن الجدير بالملاحظة، أن هذه التعبئة الكيانية على الرغم من شراستها ضد حركة المقاومة وجماهيرها الفلسطينية، إلاّ أنها أوجدت لدى الفلسطينيين ردود فعل كيانية تعتبر الأكثر اتساعاً منذ ضم الضفة الغربية للأردن؛ فأمام تداعيات ما أحدثته أحداث أيلول (سبتمبر) من قتل وترويع منظّم وجماعي للفلسطينيين في الضفة الشرقية، نهضت من غفوتها الطويلة كل مشاعر التفرّد والوحدانية والغربة والاستلاب، التي كابر بها الفلسطينيون طويلاً عبر عملية اللجوء إلى العروبة والاحتماء بها. وعلى الرغم من أن تلك الصحوة الفلسطينية، لم يكن بالإمكان التعبير عن نفسها كثيراً بين فلسطيني الضفة الشرقية، فإنها وجدت صدىً لها وعبّرت عن نفسها بين فلسطيني الضفة الغربية، خاصةً بعد أن أكمل الجيش الأردني معركته ضد حركة المقاومة في صيف 1971. وكان أبرز ما عبّرت به الفلسطينية عن نفسها في الضفة الشرقية، أن تزايدت طلبات العودة إلى الضفة الغربية المحتلة، ليس للمواطنين العاديين فحسب، بل كذلك لبعض رموز القيادة المحلية التي سبق وأن أبعدتها سلطات الاحتلال في أوقاتٍ سابقة، فقد قدَّم رؤساء خمس بلديات ينتمي إليها خمسة وجهاء يريدون العودة إلى الضفة الغربية، كفالات مالية بمبلغ ثمانية آلاف جنيه إسترليني لكل واحدٍ منهم، بعد أن وافق (موشيه دايان) وزير الدفاع الإسرائيلي على طلباتهم دفعة واحدة. أما في الضفة الغربية فقد كانت ردة الفعل أكثر حدة وتعقيداً؛ فالصدمة التي تلقّتها جماهير الضفة الغربية نتيجة لتلك الأحداث، تسببت في إرساء بعض الأسس المهمة التي أدّت فيما بعد إلى ايجاد تيارات انفصالية حادة وتوجهات كيانية كامنة [2].

ومهما يكن من أمر: فرغم كل الاتفاقيات التي وُقّعت بين الفصائل الفلسطينية والأردن مثل: اتفاقية القاهرة في 27 أيلول (سبتمبر)، واتفاقية عمّان في 13 تشرين أول (أكتوبر) 1970، فإنها لم تفد في وقف مخطط تصفية المقاومة؛ فنجد اليمين الفلسطيني يخطو

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص134.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص150-152.

خطوة بالتلميح علناً إلى مشروع الدويلة كمخرج، كما صرّح ناطق باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في مؤتمر صحفي في عمّان في 11 كانون ثانٍ (يناير) 1971. ولكن بسبب تباينات واختلافات في المنظمة حول تلك القضية، استمر فرض تكرار التأكيد على التحرير الكامل؛ فالمجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في دورته الثامنة ما بين 28 شباط (فبراير) إلى 5 آذار (مارس) من العام نفسه، أعاد التذكير بالهدف السياسي الأساسي، وهو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً وتصعيد الكفاح المسلح وحماية الثورة[1].

وبالتالي: فإن حركة المقاومة وخلال انعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، أكّدت إضافة إلى ما سبق على شمولية موقفها من مسألة الدولة الفلسطينية، فقد نصَّ برنامج العمل السياسي الذي أقرّه المجلس على ضوابط العلاقة مع الأردن كالتالي: "**إن ما يربط الأردن بفلسطين هو: علاقة وطنية ووحدة قوية صنعهما التاريخ والثقافة واللغة منذ أقدم العصور، وأن خلق كيان سياسي في شرق الأردن وآخر في فلسطين لا يستند إلى أية شرعية، أو إلى أية مقوّمات كيانية مقبولة؛ وإنما يقع في نطاق عملية التجزئة التي مزّق بها الاستعمار وحدة أمتنا العربية... ولكن هذه التجزئة لم تمنع الجماهير غربي النهر أو شرقه من أن تحسّ بأنها جماهير شعب واحد، ومن أن تظل متحدة ضد مؤامرة الامبريالية والصهيونية ... إن الثورة الفلسطينية التي رفعت شعار تحرير فلسطين، وطرحت قضية الثورة الفلسطينية لم تستهدف الفصل بين شرقي النهر وغربه؛ ولا كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني، يمكن أن ينفصل عن نضال الجماهير في الأردن...**"[2].

وعلى الرغم مما ورد في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني من قرارات وأُطروحات نظرية وطنية لم تُمارس على أرض الواقع، كان التيار المسيطر على المنظمة يمارس البحث عن التسوية، وكانت الضفة الغربية وقطاع غزة محور تلك التسوية عبر التفاهمات والاتصالات بالأصدقاء، وبعرب الولايات المتحدة، والشخصيات الإسرائيلية سراً، وأصحاب القرار للضغط على إسرائيل للقبول بالانسحاب منهما[3].

---

[1]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص20-21.

[2]- حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص178.

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص22.

وعلى الرغم من اعتدال صيغة خطاب منظمة التحرير، فإن الحكومة الأردنية اتبعت سياسة إقليمية يشوبها التمييز الواضح ضد الفلسطينيين في الضفتين وخاصةً الشرقية منها، وقد اتضح ذلك من خلال عمليات الصرف، وإنهاء الخدمة للمواطنين الفلسطينيين من الأجهزة والمؤسسات الأردنية، رغم أن المقاومة الفلسطينية كانت استجابت بشكلٍ جزئي، للنتائج التي أسفرت عنها أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، وتموز (يوليه) 1971 [1]. لذلك وفي إطار عملية متابعة التطور الكياني الفلسطيني، فإن حركة المقاومة طالبت بإعادة تصحيح وحدة الضفتين وبنائها على أسس ندّية ومتكافئة، دون أن تصل إلى حد المطالبة بفسخ تلك الوحدة أو التنصّل منها، وذلك على الرغم من حملات التصفية الشاملة التي مارسها النظام الأردني خلال تلك الفترة. ومن المعروف أنه بعد انتهاء معارك الأحراش والأغوار قامت صحيفة "فتح" والتي صارت تصدر من دمشق، بنشر نص مذكرة حملها إلى الملوك والرؤساء العرب، مبعوثون خاصون من قِبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقد تضمنّت مطالبة هؤلاء الزعماء بعدة مطالب منها الإقرار بوثيقة رسمية بأن الشعب الفلسطيني لا يمثله إلاّ الثورة الفلسطينية بقيادتها المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلسها الوطني الفلسطيني، كما طالبت بإبلاغ مضمون تلك الوثيقة إلى كافة الدول والمؤسسات العربية والدولية. ووصل الأمر بعد طرد قوات منظمة التحرير من الأردن في تموز (يوليه) 1971، إلى حد أن قال البعض: إن العامين التاليين كانا أعواماً سوداء على الفلسطينيين، الذين اعترفوا بأن منظمة التحرير كانت على وشك الانهيار في ذلك الوقت [2].

وعلى الرغم من إن الدعوة إلى التكافؤ الكياني، أو إعادة تجديد وحدة الضفتين لم تشكِّل خطاً ثابتاً في سياسات حركة المقاومة في تلك الفترة، فإن إطلاقها بُعيد معارك الأحراش والأغوار عمل على فتح الطريق أمام تعاطٍ جديد وتعامل سياسي مختلف مع الوضع الفلسطيني في الأردن، فقد تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العاشرة التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 6-12 نيسان (أبريل) 1972، ما صدر عن المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عُقد في القاهرة أيضاً قبل أن يبدأ المجلس الوطني جلساته، من توصيات سياسية تتعلّق بالعلاقة مع الأردن. واللافت للنظر أن تلك التوصيات تحدثت للمرة الأولى عن شعبين

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص160-161.

[2]- المرجع السابق، ص161؛

*Tessler, **A History of the Israeli-Palestinian Conflict**, p. 463.*

شقيقين، وليس عن شعب فلسطيني كما جرت العادة في مثل تلك المناسبة. فقد ورد في نص البرنامج السياسي عن الوضع الفلسطيني في الأردن: "**أن 40% من شعبنا الفلسطيني يقيم منذ زمن في شرق الأردن، ويمثل 60% من مجموع سكان الضفة الشرقية، ويُسهم إسهاماً رئيسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها... كل ذلك يتطلّب تلاحم ودمج الشعبين في جبهة تحرير وطنية أردنية – فلسطينية**". وأشار نص هذا البرنامج، إلى مطالبة تلك الجبهة بضرورة العمل على الإطاحة بالنظام الأردني، وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين والأردن [1].

ويبدو أن السبب الذي دعا المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني لتبنّي ذلك النهج، يعود في المقام الأول لأن الملك حسين كان قد أعلن من قبل عن مشروع جديد، يدعو لإعادة تنظيم العلاقة بين الضفتين عُرف باسم "**مشروع المملكة العربية المتحدة**"، كما جاء هذا الانعقاد مترافقاً مع إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن نيتها إجراء انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الغربية. ومهما يكن من أمر: فإن المجلس الوطني الفلسطيني قد رفض مشروع الملك حسين، وأكّد على: "**أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المعبّر عن أمانيه وإرادته، وأنه لا يحق لأيٍّ كان أن يقرر بشأن فلسطين أرضاً وشعباً، غير ما يقرره الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية**". بل وطالب المجلس الوطني بطرد الأردن من عضوية الجامعة العربية، وطالب المسئولين الفلسطينيين والأردنيين في العاملين في الحكومة الأردنية بالاستقالة؛ كتعبيرٍ عن شجبهم لمشروع الملك حسين. وبخصوص مشروع المملكة العربية المتحدة نُقل عن ياسر عرفات قوله: **"إننا لا يمكن أن نستبدل البندقية بمعاهدة خيانة"** [2].

كما أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية على رفض هذا المشروع جملةً وتفصيلاً، واعتبرته جزءاً من مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين، وسلب منظمة التحرير أهليتها كممثّل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وعلى الصعيد العربي: رفضته كل من: سوريا ومصر وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية والعراق والكويت، وكذلك الأحزاب والقوى السياسية والاتحادات النقابية العربية. وعلى الصعيد الدولي: رفضته كل

---

[1]- حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص204-205؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (4)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص15-16.

[2]- المرجع السابق، ص211-212؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص219.

من: الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي، في حين تعاطفت معه بريطانيا، أما الولايات المتحدة فاختارت عدم التعليق رسمياً على الموضوع. أما إسرائيل: فقد أعلنت جولدا مائير رئيسة وزرائها رفضها القاطع للمشروع، رغم اعتبار بعض الجهات الإسرائيلية أن هذا المشروع، يُشكّل ضربة سياسية قوية للفدائيين الفلسطينيين [1].

وقد حدد الملك حسين مشروع المملكة المتحدة في النقاط التالية [2]:

- تُصبح المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة عربية متحدة وتُسمّى بهذا الاسم.
- تتكوّن المملكة من قُطرين يتولّى السلطة التنفيذية في كل قُطر حاكم عام من أبنائه، يساعده مجلس وزراء من أبنائه أيضاً:

– **قُطر فلسطين:** ويتكوّن من الضفة الغربية وأية أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها وعاصمتها القدس.

– **قُطر الأردن:** ويتكوّن من الضفة الشرقية وعاصمتها عمَّان، وهي عاصمة المملكة المتحدة أيضاً.

- يكون الملك حسين رئيس الدولة وقائد الجيش.
- تُناط السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة.
- تُناط السلطة القضائية بمحكمة عليا مركزية.

وبالإجمال: فإن مشروع الملك حسين للمملكة المتحدة، حاول من خلاله عزل منظمة التحرير وتجريدها من صفتها التمثيلية، وفي الوقت نفسه قطع الطريق على كل المحاولات الانفصالية الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية.

ومنذ انعقاد الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وحتى عام 1973، مرّت العلاقات الفلسطينية الداخلية بصورةٍ طبيعية، ولم يعكّر صفوها سوى محاولة انشقاق داخل الجبهة الشعبية سرعان ما تم احتواؤها. ومنذ ذلك التاريخ وحتى تشرين أول (أكتوبر) 1973، كانت تلك الفترة من أفضل الفترات في العلاقات الثنائية بين الجبهة الشعبية وحركة فتح، حيث تخللتها لقاءات تنسيقية وثنائية في كل جوانب العمل بين الطرفين [3].

---

[1]- حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (3)، ص33-34.

[2]- المرجع السابق، ص32-33.

[3]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

وكما سبق الإشارة، فقد كان العام 1972 شهِد تحديات صعبة واجهت حركة المقاومة الفلسطينية؛ فهي من جهة كانت تعاني أزمات ذاتية صعبة عبّرت عن نفسها في بعض ظواهر الانشقاق والاقتتال الداخليين من جهة، كما واشتدّت في صفوفها ظواهر المغالاة في العمل العسكري إقليمياً ودولياً من جهةٍ أخرى، فقد عمدت بعض التنظيمات الفلسطينية: إلى اختطاف الطائرات وحوادث المطارات والسفارات في الخارج. ويُضاف إلى ذلك: أن مؤسساتها الموجودة وقتذاك في لبنان، أخذت تعاني من المضايقات وعمليات المحاصرة والمصادرة على يد السلطات اللبنانية المضيفة، ولقد لخّص صلاح خلف أحد أبرز قادة حركة فتح ذلك الوضع في منتصف 1972، رداً على سؤالٍ حول سبب الصمت الذي يلف عمليات الفدائيين في تلك الأيام بقوله: "**لقد كان الأردن هو الجبهة العريضة التي يمكن الانطلاق منها إلى الأرض المحتلة لتأدية الدور التاريخي والواجب القومي، ولكن بعد المجازر البشعة التي خاضتها** (الأردن) **ضد شعبنا أصبحت المهمة صعبة ... بالنسبة للجبهة السورية تضطر الثورة مراعاة ظروفها طبقاً لظروف المعركة. وضعنا في لبنان واضح تماماً؛ فالثورة لم تتوقف عن عملياتها إلاَّ بعد الهجوم الإسرائيلي على العرقوب في جنوب لبنان. وسبب التوقف أن الوضع اللبناني لا يحتمل هجوماً إسرائيلياً ... أما بالنسبة للجبهة المصرية: فلا توجد لنا عمليات انطلاق منها**"[1].

ولم يكن الوضع داخل الأرض المحتلة بأحسن حالاً من الوضع في الدول المجاورة لها، لأن الشكل العام للثورة داخل الأرض المحتلة محدود؛ ففي غزة استعملت إسرائيل مختلف الوسائل لتطويق النشاط الثوري بعدما استخدمت أبشع التصرفات الهمجية. وفي الضفة الغربية انعدم تناسق الوجود الثوري مع قطاع غزة لأسباب عدة منها: الاجتماعية والاقتصادية وغيرها[2].

والواضح بجلاء متناهٍ: أن الحركة الفلسطينية كانت في 1972 قد شهِدت تأثيرات سلبية، بسبب سلسلة النكسات والهزائم التي مرّت بها في العامين السابقين، وبدا واضحاً أن أعدائها وخصومها التاريخيين قد بدأوا محاولة الإجهاز عليها نهائياً؛ فإسرائيل من جهتها شنّت سلسلة غارات وعمليات مطاردة عسكرية واسعة شملت معظم مراكز تواجد حركة المقاومة في سوريا

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص272.

[2]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972**، ص272.

ولبنان، وكان أخطر عمليات إسرائيل تلك اجتياحها لمنطقة جنوب لبنان في 16 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. كما قام الجيش اللبناني من جانبه بمحاولة ضرب تلك الحركة والسيطرة عليها في آيار (مايو) 1973، ولكن أخطر ما تعرّضت له الحركة الفلسطينية من محن في 1972، كان طرح مشروع المملكة العربية المتحدة كما سبق الإشارة، في سوق التداول السياسي من جانب العاهل الأردني في 15 آذار (مارس)، وقيام إسرائيل بإجراء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية في النصف الأول من ذلك العام. وأمام كل هذه التحديات لم تجد الحركة الفلسطينية ما تجيب به غير الرفض اللفظي، الذي لم يَحُلْ دون إجراء إسرائيل لانتخاباتها، وغير الطواف في العواصم العربية الذي لم يَحُلْ أيضاً دون استمرار الملك حسين في التعاطي مع مشروعه، على الصعيدين السياسي والدستوري في الأردن وبين الفلسطينيين هناك [1].

والجدير بالذكر: أن الرئيس المصري أنور السادات، كان من الزعماء العرب الأوائل الذين نصحوا منظمة التحرير بإقامة حكومة فلسطينية في المنفى، على غرار ما قامت به الثورة الجزائرية أبّان تصديها للاستعمار الفرنسي. ويبدو أن هذا المشروع قد طُرح جدياً لأول مرة من قِبل بعض الأوساط القيادية الفلسطينية، بعدما اقترح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة في آذار (مارس) 1972؛ فقد كان الرئيس السادات قد ألقى خطاباً في 28 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه في الذكرى الثانية لوفاة الرئيس عبد الناصر، فاجأ فيه مستمعيه والمعنيين بالأمر، بدعوته إلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة واستعداد مصر للاعتراف بها، غير إن اللجنة التنفيذية للمنظمة رفضت هذا المقترح في حينه، وصرّح خالد الحسن رئيس الدائرة السياسية للمنظمة: بأن منظمة التحرير تعادل الآن حكومة فلسطينية، وعلى هذا فلا ضرورة لحكومة في المنفى [2].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص181-182.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص362؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص250؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص219-220.

ثالثاً: تداعيات حرب 1973 على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

ومهما يكن من أمر: فإن اصطدام الفلسطينيين بالنظام الرسمي الأردني، ثمَّ خروج قواتهم الفدائية نهائياً من الأردن وانتقالهم إلى لبنان، اضطرّت الثورة الفلسطينية إلى الانشغال بالساحات العربية، أو اختيارها هذا الانشغال بأكثر من انشغالها بالعمل ضد إسرائيل؛ فالواقع القاسي الجديد فرض نفسه، وانهمكت القيادات الفلسطينية في تمحيص تعقيداته. ومن هنا: نبتت بدايات وهن التشبّث بالثوابت، وقد نجم عن ذلك الفكر بداية التحوّل باتجاه العقلانية والواقعية السياسية ونبذ التزمت، مما انطوى عليه الميل إلى القبول بتسوية سياسية مع إسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذا التحوّل الذي اعتبره البعض من دعاة العقلانية في عداد الايجابيات، قد عدّته الأغلبية الفلسطينية في عداد أخطر السلبيّات. وجرى تشخيصه على أنه توجّه نحو الاستسلام للعدو، والتفريط بالحقوق الوطنية. كما وينبغي الإشارة إلى أن الذين دفعتهم قسوة التجارب وخيبات الأمل بالشعارات البرّاقة إلى العقلانية، قد تصرّفوا وكأن الدعوة إلى التسوية قباحة لا بد منها ومرغمين عليها إرغاماً [1].

فهذا التحوّل الذي بدأت إشارته الأولى منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، ثمَّ استمر واتسع قد ضمَّ أكثر من تيار؛ فقد ضاق بالتشبّث بكل شيء أو لا شيء. وإذا كان الميّالون إلى التسوية كلهم قد اتّسموا بالتأكيد على أن السياسة هي فن الممكن، فقد تمايز بينهم من حثَّ على النضال لبلوغ أفضل الممكنات، ومن أظهر الاستعداد للرضا بأسهلها، ولم يكن من السهل التمييز بين تلك التيارات، خصوصاً وأن جهود دعاة التسوية جميعهم، تضافرت للدفاع عن العقلانية والواقعية السياسية في وجه التزمّت والتطرّف، ولم يكن في أيدي هؤلاء الدعاة أي عرض، يوحي بأن إسرائيل مستعدة لعقد أي تسوية مع الفلسطينيين، خاصةً مع منظمة التحرير التي تهيمن عليها فصائل الكفاح المسلّح، فلم تتهيأ بالتالي: فرص معقولة لاختبار النوايا والمواقف والتطلعات المختلفة أو المتفاوتة داخل المشهد العام [2].

---

[1]- حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص57-58.

[2]- المرجع السابق، ص58-59.

وبإمكان الباحث الموضوعي، أن يرصد التيارات الرئيسة للتسوية التي رافقت مسيرة منظمة التحرير منذ مطلع 1968 وحتى 1974، وتلك التيارات هي:

1. **التيار الأول:** وقد رأى أصحابه أن ميزان القوى ليس في صالح العرب عامةً ولا الفلسطينيين خاصةً، لكن من الممكن تعديله بالتدريج، غير أنه من العبث التربّث إلى أن تُستوفى التعديلات كلها فتتحرر فلسطين. وقد رأى أصحاب ذلك الرأي: أن الأجدى استغلال تلك التعديلات التي تتم أولاً بأول لتحقيق مكاسبٍ ما، ولم يُلغِ هؤلاء هدف تحرير فلسطين بإزالة إسرائيل، لكنهم تطلّعوا إلى إمكانية تحقيقه على مراحل، حتى حين تحدّث بعض هؤلاء عن دولة فلسطينية واحدة، يعيش فيها اليهود إلى جانب الفلسطينيين على كل فلسطين، فقد أطلقوا الحديث بدوافع دعائية في المقام الأول؛ ووصفوا تلك الدولة الواحدة بأنها الدولة الديمقراطية، وفي اعتقادهم أن هذا الوصف هو الأكثر قبولاً في الأوساط العالمية من شعار تحرير فلسطين، كما سبق الإشارة.
2. **التيار الثاني:** وقد رأى أصحابه أن تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية عليها، هي نهاية المطاف في عملية التحرير، وهؤلاء باتوا مقتنعين بضرورة الاعتراف بوجود إسرائيل والإقرار بحقها في الاستمرار، وشكّل الشيوعيون والمتأثرون بهم نواة هذا التيار. وتمكّن هؤلاء من مد تأثيرهم في مواقع متعددة خاصةً داخل الأراضي المحتلة، وقد ظلَّ هؤلاء أقلية حتى بين الميّالين إلى التسوية، إلى أن تغيّر الموقف بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979 بين مصر وإسرائيل؛ فتحوّل الكثيرون نحو ذلك الاتجاه فيما بعد، لكن التأثير الأكبر لأصحاب هذا التيار وهم أقلية، تجسّد في اندماجهم بالتيار السابق، وتحفيزهم إياه على النشاط والجهر بدعوته إلى التسوية، وذلك من خلال تبنّي الحل المرحلي كما حدث في عام 1974.
3. **التيار الثالث:** وهو الذي يوصف بالاستسلامي، وهو من الصعوبة بمكان إمكانية وضع اليد على حدود وجوده ونفوذه. ولقد استفاد هذا التيار من جنود العقلانيين كلهم، ومن أي تحوّل ضد التزمّت، ثمَّ: إنهم تماهوا في وقتٍ أو غيره، وفي ظرفٍ أو غيره مع دعاة دولة الضفة الغربية وقطاع غزة حيناً، ودعاة المرحلية حيناً آخر؛ فأضمروا استعدادات مختلفة، وترقّبوا سنوح الفرص للإفصاح عن مضمرها. وأصحاب هذا التيار اتسموا بنوعٍ من البراغماتية، ومع إن هؤلاء ظلّوا أقليّة مختفية وسط دعاة التسوية الفلسطينيين، إلاَّ أن نجمهم بدأ في الصعود بعد كامب ديفيد في أواخر

السبعينات، وبعد سلسلة الانهيارات الإقليمية والعالمية التي وقعت في بداية التسعينات[1].

ففي أعقاب أحداث أيلول بات كثيرون في الساحة الفلسطينية يخلطون، وارتفعت أصواتهم منادين بفشل الثورة المسلحة؛ ولترك غيرهم يتصرّف لحل القضية الفلسطينية سلمياً، وبدأ كثيرون من هؤلاء يمارسون الحلم والحوار الداخلي مع أنفسهم. وبفعل هذا الحلم نشأت مدارس فلسطينية تعدّدت وتكاثرت تُنظّر لهذا التيار، وكاد الصف الفلسطيني يتبعثر بها. ومما ساعد على تفشي ذلك التيار سلسلة البعثات الأمريكية التي تدفّقت على المنطقة، تدرس وتحلّل وتبحث عن حلٍ للصراع العربي الإسرائيلي، وكانت بعثة البروفيسور الأمريكي روجر فيشر (Roger Fisher) أستاذ القانون في جامعة هارفارد والمختص في المنازعات الدولية، جزء من الفعل الأمريكي للخروج بالشعب الفلسطيني من إطار الثورة؛ فقد جاء (فيشر) ليقول للفلسطينيين: "**لماذا تحشرون أنفسكم بين خيارين فقط: الثورة الشاملة أو الاستسلام الكامل؟، وبالتأكيد هناك خيارات أخرى كثيرة غير هذين الخيارين يمكنكم من خلالها أن تجدوا بدائل متعددة، لا تجعلكم تستسلمون ولا تجعلكم تنتحرون بالثورة**"[2].

ويبدو أن كثيرين من الفلسطينيين في مرحلة ما بعد أحداث أيلول أعجبهم طرح (فيشر)، وغصّوا في عالمِ الأحلام الذي تقودهم إليه هذه البدائل، ومما زاد في اندفاع هؤلاء في تلك الأوهام، حرص الكثيرين من المسئولين الإسرائيليين على التأكيد لزوارهم من الفلسطينيين عن تعاطفهم مع الأماني الفلسطينية، والتظاهر أمامهم بأن سلطات الاحتلال مستعدة للتفاهم معهم، فقط المطلوب منهم أن يتّفقوا ويوافقوا على أي حل سلمي. ومن هذا المنطلق اعتمدوا خطة لتصفية الثورة الفلسطينية، كانت أحداث أيلول باباً من أبوابها وتقوم على ما يأتي:

1. انتزاع حق القرار من الفلسطينيين.
2. جرّ الاهتمام الفلسطيني بعيداً عن الأرض الفلسطينية.
3. تمييع التركيز الفلسطيني على القضية الواحدة، وتمييع إرادة الفعل، وتنمية المدارس الفلسطينية بالأحلام والحوار الداخلي.

---

[1]- المرجع السابق، ص59-61.

[2]- كمال عدوان، **القتال هو الطريق**، تقديم وتعليق: د. عصام عدوان، نسخة خطية قام المؤلف بتدوينها بخط يده، نسخة مطبوعة إلكترونياً بنظام Pdf، والكتاب غير مرقوم.

4. تمييع إرادة الرفض وتحييرها، بحيث تتردد في القرار.
5. استكمال ترتيبات التسوية والاستسلام.
6. تكريس شرعية الاستسلام [1].

وحسب ما ذكره كمال عدوان أحد مؤسسي حركة فتح والذي أُغتيل في بيروت في 10 نيسان (أبريل) 1973: "**بأن مجرد دخول العقل الفلسطيني إطار البدائل، يكون قد دخل عالم المتاهة التي تتعدّد فيها المدارس الفكرية الفلسطينية، ويضيع الإجماع وينقسم الموقف، وتتلاشي قدرة الفعل، وقد تنتهي إرادة القتال عندها تُصبح البدائل هي أقصى الطموح، ويتحوّل العمل السياسي إلى هدف، بدلاً من أن يكون العمل السياسي هو استثمار للفعل، في إطار التعامل لحساب الهدف**" [2].

وبالإمكان إسقاط ما ذكره كمال عدوان فيما سبق على ما يؤكّده رباح مهنّا: من إنه لو راجعنا مواقف بعض قيادات حركة فتح، لوجدنا أن منهم من تأثّر بالشيوعيين الفلسطينيين ومن أبرزهم: المفكر الفلسطيني سعيد حمامي، واليساري البعثي السوري فيصل حوراني الذي كان نائباً لرئيس تحرير جريدة البعث السورية. وكان حوراني قد كتب في ذلك الوقت مقالاً، لمَّح فيه إلى حل الدولتين، وقال: بأن الدول العربية الرجعية والدول التي تدّعي أنها تقدمية تؤيد حل الدولتين، مما أدّى إلى فصله من جريدة حزب البعث واعتقاله، أما حمامي فقد أُغتيل فيما بعد من جانب بعض الفئات التي كانت رافضة لفكرة حل الدولتين. ولم يكن هؤلاء فقط هم من تبنّوا هذه الفكرة، فقد وافقهما الرأي كلٍ من محمود عباس (أبو مازن) وخالد الحسن [3].

وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قد قدّمت في العام 1971 خلال الدورة التاسعة للمجلس الوطني في القاهرة، مشروعاً يدعو إلى إقامة منطقة محررة كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية لتكفل استمرارية الثورة حتى تحقيق أهدافها، وسُمي هذا المشروع في حينه "**إنشاء قلعة نضال ثوري في الضفة الغربية**". وكان الحراك في الحالة الفلسطينية في تلك الفترة داخل الأراضي الفلسطينية متسارعاً في البحث عن أجوبة، لتداعيات خروج

[1]- المرجع السابق.
[2]- المرجع السابق.
[3]- مقابلة مع رباح مهنّا.

منظمة التحرير من الأردن، ومستقبل الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني، وعن المكان الذي ستتركّز فيه [1].

وكان عام 1973 قد شهِد بارقة انفراج في مسيرة حركة المقاومة الفلسطينية، على الرغم من اغتيال إسرائيل لثلاثة من قادة الحركة في بيروت في 10 نيسان (أبريل) من العام نفسه؛ فقد كانت هذه الحادثة نقطة البدء في مرحلة جديدة، شهِدتها مسيرة الحركة الفلسطينية منذ ذلك الوقت؛ ففي أعقاب حادثة الاغتيال المذكورة، توالت سلسلة من ردود الفعل الفلسطينية شكّلت في مجملها إرهاصاً لحالة نهوض وطني، اكتملت ذروته مع نشوب حرب تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه وفي أعقابها، حيث أدّت هذه الحادثة إلى خلق حالة تفاعل وطني اتخذت من الضفة الغربية مركزاً رئيسياً، ثمَّ امتدّت لتشمل لاحقاً الفلسطينيين في قطاع غزة وخارج الأرض المحتلة [2].

وفي مطلع تموز (يوليه) 1973 وفي أعقاب حادثة الاغتيال السابقة، أرسل ممثلو الهيئات المهنية والاجتماعية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والسكرتير العام للأمم المتحدة. وتنبع أهمية هذه المذكرة في أنها لم تكن كرد فعل على محاولة أو موقف إسرائيلي بعينه، ولم تكن تنديداً بإجراء إسرائيلي محدد، بل تضمّنت وللمرة الأولى مطالب سياسية صِرفة، وتعبيرات كيانية هي الأكثر وضوحاً وتحديداً حتى ذلك التاريخ؛ فتلك المذكرة جاءت بمناسبة الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن الدولي بناءً على طلبٍ مصري، لبحث قضية الشرق الأوسط من جميع جوانبها. وعلى أية حال: فقد نصّت المذكرة على أن سكان القدس والضفة والقطاع، أعلنوا فيها رفضهم للاحتلال الإسرائيلي لبلادهم، ولجميع الإجراءات التي اتخذتها لتغيير معالم الأرض المحتلة وكيانها السكاني والجغرافي، وطالبوا بإنهاء الاحتلال بجميع صوره، وبحقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على أراضيهم [3].

ويبدو أن تلك المذكرة جاءت في وقتٍ بدأ فيه تداول الحديث عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية، كسياسة رسمية معلنة من جانب بعض الدول العربية؛ فخلال مناقشات

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص182، 185-188.

[3]- المرجع السابق، ص189.

مجلس الأمن تلك، تحدّث محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري عن ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وفقاً لِما جاء في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947. وبالتالي: أكّد على أنه يقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن التي اعترفت دولهم بإسرائيل، التزام مماثل بالاعتراف بالفلسطينيين، وبحقهم في العيش بسلام داخل حدود التقسيم المذكور. ولم يمضِ كثيراً حتى أدلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خلال مناقشات مجلس الأمن، بضرورة إقامة دولة فلسطينية تضم ضفتي نهر الأردن، شريطة أن يقبل الفلسطينيون بقرار التقسيم المذكور [1].

ويبدو أن المذكرة التي أرسلها فلسطينيو الأرض المحتلة إلى المؤسسات الدولية وما أعقبها من تصريحات عربية، وجدت صداها لدى قيادة منظمة التحرير، حيث وجدت ترحيباً صامتاً عليها، وإن لم يوجد تصريح يشيد أو يرحّب علانيةً بتلك التصريحات، كما لم يوجد أي تنديد بها، بل على العكس من ذلك؛ فقد أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) تعقيباً مبهماً يبيّن أن لا موقف فعلي، بعكس ما كان يحدث في مناسبات سابقة ومماثلة. أما الموقف الأردني فقد كان غاضباً تجاه الموقف المصري المفاجئ والمنحرف والمتناقض مع التصور الأردني، لمستقبل الفلسطينيين وفق مشروع المملكة المتحدة، كما جاء على لسان المسئولين الأردنيين. وعن تصريحات الرئيس الحبيب بورقيبة، فقد اعتبرها ناطق أردني رسمي، بأنها تنسجم مع الموقف الإسرائيلي الذي يحاول أن يكرّس احتلال الأراضي العربية، بدعوته إلى إقامة دولة فلسطينية خارج الأرض الفلسطينية؛ كبديلٍ لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، لذلك قامت الأردن بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تونس [2].

ومهما يكن من أمر: فقد شكّلت منظمة التحرير قبل العام 1973، عنواناً للمشروع الوطني الفلسطيني على مدار تاريخ الثورة المعاصرة. وبفعل النضال الوطني الفلسطيني والتضحيات العالية التي قدّمها الشعب الفلسطيني، باتت منظمة التحرير تحمل مضموناً وسمات تعبّر عن مشروعه التحرري. غير أن خصوصية الواقع ومفرداته والتحولات التي شهدتها المنظمة، وعبر عمليات تراكمية متواصلة دفعها بالتدريج للمزج ما بين المنظمة كأداة وإطار جبهوي للتحرير، وفق ما ينص ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري، وما بين المنظمة

[1]- المرجع السابق، ص189-190.

[2]- المرجع السابق، ص190-191.

كبنية وأجهزة ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية، تتقاطع في العديد من بناها مع جهاز الدول إلى أن غدت هذه سمتها الغالبة إجمالاً. فالمنظمة كجهازٍ بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته، هي نتاجاً للتوازنات الطبقية – السياسية التي تحكمها. فالقوى المهيمنة في المنظمة تمكّنت من إخضاعها لرؤيتها ولسياساتها ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية، حتى أصبحت المنظمة المعبّر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقياً، والتي تناغمت لمرحلة من الزمن مع البرنامج الوطني التحرري للشعب الفلسطيني. ولكن وعلى أرضية الظروف المحيطة والمتحركة، بدأت القيادة السياسية المتنفّذة في المنظمة، تتجه وتسير بتدرّج وبصورة متعرّجة ومعقّدة، وفي إطار ديناميات الواقع ذاته وليس رغماً عنه، نحو التخلّي عن برنامج المنظمة الوطني التحرري. وبالتالي: فإن منظمة التحرير منذ تأسيسها عام 1964، التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، فإن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه بصورة تدريجية منذ عام 1973، عبر خطوات تراكمية في مسار الهبوط، وصولاً إلى محطة أوسلو عام 1993، واعتراف قيادة المنظمة بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي، وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية [1].

ويجب التنويه إلى أن معنى الحقوق الوطنية الفلسطينية وحدودها تغيّر منذ نهاية حرب عام 1973، فقد تغيّر عربياً: حين تبيّن أن تلك الحرب لم تُشن من أجل التحرير، بل من أجل تحريك التسوية السلمية على قاعدة القرار الدولي رقم (242). ثمَّ تغيّر فلسطينياً: حين تبيّن أن المرحلية في الوعي الفلسطيني ليس بمقدورها أن تُبدع أفضل من البرنامج المرحلي عام 1974، وأن ذلك لا يملك أن يقود سوى إلى صيغة الدولة الفلسطينية المستقلة في المناطق التي أُحتلت عام 1967. فلقد انسحب مطلب تحرير كل فلسطين من المشهد الفلسطيني والعربي؛ فحلَّ محله مطلب إقامة الدولة، كما انسحبت فكرة الدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود على كامل أرض فلسطين؛ لتحلَّ محلها فكرة الدولة المستقلة على بعض فلسطين، ثمَّ: تراجعت أولوية الكفاح المسلح لترثها صيغة النضال بكافة الوسائل. ولم تلبث كافة الوسائل أن صارت وسيلة واحدة لا ثاني لها، ألاَ وهي: صيغة السياسة والمفاوضة [2].

---

[1]- غازي الصوراني، **المشهد الفلسطيني الراهن: السياسي/ الاقتصادي/ المجتمعي/ في إطار الوضعين العربي والدولي**، ط2، غزة، مطبعة الأخوة، 2011، ص16-17.

[2]- عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2006، ص34-35.

فاندلاع حرب عام 1973 وما ترتّب عنها من نتائج، شكّل قاعدة لبدء مرحلة جديدة من مراحل البحث عن تسوية سياسية للصراع العربي- الإسرائيلي[1]. وبالتالي: فقد اعتبر البعض البرنامج المرحلي، بأنه محطة هامة وبداية الانعطافة الحقيقية باتجاه التفكير الواقعي الفلسطيني، للدخول في صُلب العملية السلمية [2].

وبعد العام 1973، وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام حالة جديدة واجهتها للمرة الأولى في تاريخها، **(فقد بات مطلوباً منها أن تحدد ماذا تريد؟)**. وتكمن الإجابة على ذلك السؤال: في إنه بعد انتهاء الحرب كان على تلك الحركة دراسة كافة النتائج التي ترتّبت على الحرب، وفي مقدمتها إمكانية تحقيق تسوية سياسية لِما سُمي بأزمة الشرق الأوسط، ومن ضمنها قضية الأراضي العربية المحتلة عام 1967؛ فكان على منظمة التحرير أن تحدد مطالبها الرئيسية الممكنة في ضوء معطيات المرحلة، وفي مقدمتها فرض وجود وطني مستقل للشعب الفلسطيني، مما فتح حواراً واسعاً وعميقاً في صفوف المنظمة وكافة أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناحي تواجدهم. وفي ذلك الوقت مارست قيادة منظمة التحرير سياسة اللا موقف، أي عدم اتخاذ موقف بعينه (السلبية السياسية)، وأتقنت لبعض الوقت تكتيكات التأجيل والمراوحة على الموقف ذاته، غير أن زخم الحدث الذي وقع بنشوب حرب 1973 وما تبعه من وقائع سياسية ومادية، لم يكن بالإمكان إدارة الظهر لها، فحتَّم على قيادة العمل الوطني الفلسطيني، سرعة الإمساك بجانبٍ من دفة الصراع في جوٍ جديد لم تعمل فيه من قبل [3].

وحسب ما يقول القيادي جميل المجدلاوي: فإنه عشية بدء حرب عام 1973 تغيّرت الصورة داخل منظمة التحرير، مما دعا المكتب السياسي للجبهة الشعبية لإصدار بيان في 7 تشرين أول (أكتوبر)، أي بعد بدء الحرب بيومٍ واحد، حذّرت فيه الجماهير الفلسطينية: من أن تعمل البرجوازية العربية من الحرب مدخلاً لتسوية سياسية مع إسرائيل، فقد كان تقييم الجبهة الشعبية بأن الرئيس السادات يشكّل يمين الناصرية، والرئيس حافظ الأسد يشكّل يمين البعث السوري، وبالتالي: كان لدى الطرفين ميول بقبول التسوية السياسية خاصةً

---

[1]- أحمد صخر بسيسو، **منظمة التحرير الفلسطينية مراحل الكفاح والتسوية**، ط1، غزة، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات MIC، 2003، ص9.

[2]- مقابلة **مع جمال كايد**.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص194.

وأنهما قبلا بالقرار الدولي (242). ومن ثمَّ فمن يتابع الوضع العربي والفلسطيني كان يُدرك بأن ثمة تغيّرات جرت في مصر والساحة الفلسطينية؛ فالمعلومات التي رشحت عن لقاءات هنري كسينجر (Henry Kissinger) مستشار الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت مع مستشار الأمن القومي المصري، ولّدت لدى الجبهة الشعبية قناعة، بأنه يستحيل هزيمة إسرائيل بضربةٍ واحدة [1].

ومهما يكن من أمر: فقد كانت حرب 1973، مناسبة انطلق منها (كيسنجر) الذي بات وزيراً للخارجية الأمريكية لرسم إستراتيجية خاصة بالشرق الأوسط؛ فمع نهاية تلك الحرب بدأت الولايات المتحدة، تتصرّف على أساس أن ليس في الشرق الأوسط سوى قوة عظمى وحيدة هي إسرائيل. وكانت دبلوماسية (كيسنجر) المكوكية والجهود الأمريكية المضنية لإحباط مؤتمر جنيف في نهاية ذلك العام، قد دشّنت حقبة دبلوماسية جديدة في المنطقة، وكانت وساطة (كيسنجر) بعد الحرب قد تكشّفت عن أهداف ثلاثة تتمثّل في:

1. القضاء على النفوذ السوفيتي في المنطقة، وهو من صلب الأهداف الأمريكية وصلب برنامج الرئيس السادات لتفكيك مصر الناصرية. وبالتالي: فقد كانت هذه الخطوة الأولى لإخراج مصر من معسكر عدم الانحياز، وبناء علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة.
2. التوصّل إلى تسوية سياسية، تُحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي لتجعل منه مجرد نزاع حدودي، مما يشكّل طعنة في الظهر للقوميين الفلسطينيين والعرب، الذين يخوضون نضالاً موحداً ضد الاستعمار الاستيطاني.
3. رشوة مصر باستقرار مصطنع من خلال مساعدات اقتصادية وترتيبات حدودية، يضمن حيادها وإخراجها من حلبة الصراع مع إسرائيل.
4. أما **الهدف الإجمالي** لدبلوماسية (كيسنجر)، فهو أن تؤمّن الولايات المتحدة النفوذ الكافي الذي لا يتوقف عند تحييد مصر، بل يتعداه إلى الضغط على سوريا ومنظمة التحرير لكي تقدما أقصى التنازلات الممكنة لإسرائيل [2].

وفي ضوء تلك التطورات الجديدة على الساحة الفلسطينية، اقترب الفلسطينيون أكثر من أي وقت مضى من ضرورة الإجابة على عدة تساؤلات، لم يعد بالإمكان تجاهلها مثل: **(هل تعود الضفة الغربية إلى ما كانت عليه تحت السيادة الأردنية؟ ومن يتحدث باسم**

---

[1]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[2]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص66-67.

الفلسطينيين ويتفاوض عنهم في إطار أي تسوية سلمية محتملة؟ وما هي مطالبهم الواقعية والممكنة التحقيق؟).

وعلى الرغم من الاجتهادات والخيارات التي سادت الأوساط الفلسطينية، فإن الخط الرسمي الذي نادت به منظمة التحرير، بادر إلى المسارعة في الإجابة على معظم هذه الأسئلة، مما يمكن أن نعتبره تحوُّلاً أساسياً في التفكير الكياني الفلسطيني؛ فصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أقرَّ في خطابٍ ألقاه في بيروت، عشية انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر جنيف الخاص بتسوية قضية الشرق الأوسط: بأن المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد في وقتٍ لاحق على الحرب، قرر عدم عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الملك حسين. كما كان مؤتمر القمة العربية السادس الذي انعقد في الجزائر، قد أجاب على سؤالٍ آخر، عندما قرر على الرغم من تحفّظ الملك حسين بالالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني [1].

وبالمجمل: فإنه بعد حرب 1973 ازدادت القناعة رسوخاً لدى القيادة الفلسطينية، بأن الحل العسكري للقضية الفلسطينية بات غير وارد، وترسّخت تلك القناعة بعدما رأت تلك القيادة، أن توجّه مصر وعدداً من الدول العربية متجهاً نحو القبول بتسوية سلمية لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي. ولمَّا كان قد ثبت للقيادة الفلسطينية عدم القدرة ليس فقط على القضاء على إسرائيل، بل وعدم القدرة على استعادة الأراضي التي أُحتلّت عام 1967 عن طريق الحرب، فأدركت الثورة الفلسطينية هنا مخاطر بقاء الوضع على ما هو عليه؛ فبدأت تتحرك على مستويين: تجنّب محاولات تهميشها ومحاصراتها محلياً وعالمياً، وتليين مواقفها السياسية، وذلك ببعث رسائل علنية وسرية تعبّر عن استعدادها لأنصاف الحلول، وذلك من خلال ما يُسمى بسياسة المراحل أو المرحلية. وقد وجدت هذه السياسة استحساناً من جانب الأنظمة العربية التي سارعت بعقد قمة عربية، اعتبرت فيها منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكذلك استحساناً عالمياً، حيث تمَّ استقبال ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما سيرد بيانه [2].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص194-195.

[2]- **مقابلة مع زكريا عطون**؛ أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية**"؛ طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م)، ص35.

واللافت للانتباه: أن العقل السياسي الفلسطيني بعد تلك الحرب، شهِد تطوراً وأصبحت برامجه السياسية أكثر وضوحاً، على الرغم من غموضها أحياناً بالنسبة إلى الرأي العام العالمي، مما عزّز معسكر أصدقاء الثورة، ووسّع رقعته على الخريطة الدولية. ويتضح ذلك التطور، من خلال مراجعة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد عشر مرات ما بين القاهرة والجزائر؛ فمن يراجع تلك القرارات ويلحظ ما فيها من تطور، سوف يربط باستمرار هذا التطور، بما كان يطرأ على الساحة من مستجدات سياسية وعسكرية، والتي كان من أهمها وأكثرها أثراً على الثورة الفلسطينية حرب 1973، التي أعادت للإنسان العربي ثقته بنفسه وبقدراته، كما أعادت للساحة شيئاً من توازن القوى، بعد أن كان الميزان قد اختلَّ في أعقاب حرب 1967[1].

وقد انتهى معظم عام 1973 دون أن يحظى مشروع المملكة المتحدة بتأييد أو دعم أيٍّ من الاتجاهات الفلسطينية سواء داخل الضفة الغربية أو خارجها، باستثناء بعض الفلسطينيين من أعضاء مجلس النواب والأعيان الأردنيين، وغيرهم من العاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة الأردنية ذاتها، بل إنه حدث في أواخر ذلك العام مع انتهاء الحرب، نهوض وطني فلسطيني عزّز من تأثير وفاعلية منظمة التحرير، وأضعف من النفوذ والتأثير الأردني التقليدي بين صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية على وجه الخصوص، مما حرم مشروع المملكة المتحدة من أي موقف مؤيدٍ له سواء على صعيد المناطق المحتلة، أو على الصعيد العربي أو الدولي. وبالتالي: دفنت تلك الحرب ذلك المشروع، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من البناء الكياني الفلسطيني[2]. وكانت المقاومة الفلسطينية قد شاركت في الحرب، وسخَّر الإعلام الفلسطيني وسائله في خدمتها طوال نشوبها، وقد لعبت قوات الثورة الفلسطينية دوراً فعَّالاً ومؤثراً فيها بناءً على طلب الرئيس السادات[3].

وكانت منظمة التحرير قد ركّزت جهودها بعد حرب 1973 وقبل فصل القوات على الجبهة المصرية، على التضامن العربي والضغط السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يمكن فرضه على إسرائيل، للقبول بالانسحاب من الأراضي التي أُحتلت عام 1967،

---

[1]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص190-191، الشريف، **البحث عن كيان**، ص233.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص168-169.

[3]- حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص39؛ فاروق القدومي، **"النضال السياسي الفلسطيني: انجازات وأبعاد ومضامين"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974، ص6.

والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير. كما طالبت المنظمة بشكلٍ خاص بتبنّي مصر وسوريا لتلك المطالب، وأكّدت المنظمة بعد انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في 21 كانون أول (ديسمبر) 1973 دون حضور سوريا والمنظمة، رفضها للحلول الجزئية والمنفردة مع إسرائيل، لأنها تمكّن من تمرير حلول أمريكية وإسرائيلية على حساب الشعب الفلسطيني[1].

وكانت مصر قد حاولت استرضاء الفلسطينيين، لضمان عدم اعتراضهم على خطواتها السياسية المقبلة لكن دون طائل، حيث توتّرت العلاقات المصرية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية في 18 كانون ثانٍ (يناير) 1974، مما اضطر اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى إصدار بيان شديد اللهجة في 19 من الشهر نفسه يندد بالاتفاق. ولمَّا كان ياسر عرفات غائباً عن الاجتماع لتواجده وقتذاك في القاهرة، اعترض على البيان واعتبره غير شرعي، بينما أصرّت كافة الفصائل بما فيها فتح على شرعية البيان[2].

ومهما يكن من أمر: فإنه بعد انتهاء الحرب وبعد قبول كلٍ من مصر وسوريا بوقف إطلاق النار وفق القرار الدولي (338)، وازدياد النشاط الدبلوماسي العربي وبخاصة المصري في اتجاه عقد مؤتمر للسلام وإجراء تسوية شاملة ونهائية، استشعرت الفصائل الفلسطينية المختلفة ما تحمله المرحلة الجديدة من معاني، وما يمكن أن تعكسه من آثار كبيرة على مسيرة حركة النضال الفلسطيني، إلاَّ أنه لم يكن ثمة إجماع على قراءة المستقبل، وبالتالي: على تحديد الخطوات اللازم اتخاذها تجاه المتغيرات المستجدة، بل ووصل الأمر بالبعض كزهير محسن الأمين العام لمنظمة الصاعقة للقول: بأن حرب 1973 أخرجت الثورة الفلسطينية من الدائرة الرومانسية إلى الدائرة الواقعية، وطالب بفهم جديد للمرحلة وبخاصة التوجه المصري والسوري بعد الحرب[3].

ومن نتائج حرب 1973، أنها لم تؤسس لرؤية ثورية حقيقية في منظمة التحرير مع إنها شاركت فيها، بل كانت بداية للقضاء على برنامج التحرير؛ فقرار مجلس الأمن الدولي (338) الصادر في 22 تشرين أول (أكتوبر) 1973، الذي تدعو فقرته الثالثة إلى مفاوضات بين

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص30.

[2]- المرجع السابق، ص31.

[3]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص196-197.

الأطراف المعنية بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، جعل هدف القيادة الفلسطينية استجداء كرسي لها في المؤتمر الدولي لحل الصراع [1].

ويبدو أن التزام منظمة التحرير حتى ذلك الوقت بالمقاومة المسلحة والتحرير، لم يشكّل عقبة عند قيادتها في سبيل قبول حلول وسط مرحلية كإقامة سلطة وطنية؛ فحركة فتح وازنت وقتذاك بين العمل الثوري والعمل السياسي الواقعي، وبين الحق التاريخي والواقعية السياسية، وبين قضية اللاجئين وقضية الشعب. وكان هاني الحسن أحد قادة فتح المؤسسين: قد أشار إلى أن الحركة اعتمدت التسوية السلمية خياراً استراتيجياً منذ العام 1968، وهذا ما يفسّر ما شهدته المنظمة من تحولات جذرية منذ تولّت فتح قيادتها، ولكن الأمر غير المقبول، أن تتحول هذه الواقعية إلى مبرر للعجز وتقديم تنازلات مجانية، أو تؤدي إلى التفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني بدون مقابل [2].

وحسب ما ذكره سهيل الشنطي: فإنه بعد مجزرة أيلول 1970 والرحيل من الأردن وبعد حرب 1973، والمفاوضات في أعقابها ونشاط (كيسنجر) وسياسة الخطوة خطوة، جاء طرح برنامج الحل المرحلي ونقاطه العشر، منسجماً مع تلك السياسة على مستوى قيادة منظمة التحرير، خاصةً حركة فتح التي بدأت تتعقلن (أي تنسّق وتتساوق مع الأنظمة والقمم العربية)، في حين أن عدداً من الفصائل على رأسها الجبهة الشعبية، بدأت تشكّل جبهة الرفض والصمود والتصدي لإفشال هذه المخططات والتنازلات؛ فأخذت الانقسامات والانشقاقات تنخر في عظام المنظمة [3].

وبناءً على ما سبق: فقد بدأ البحث داخل الأوساط الفلسطينية من فصائل وشخصيات ونُخب عن ردٍ، فيما يخص مشروع الملك حسين ببرنامجٍ فلسطيني بديل، وهنا انتقل البحث عن موضوع التمثيل الفلسطيني إلى حيزٍ أوسع: **(من يمثّل الفلسطينيين؟ وما هو البرنامج؟ وما هي الأهداف التي يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقها؟ وكيف ينهوا عهود الوصاية؟)**؛

---

[1]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص25.

[2]- الصمادي، **تجربة منظمة التحرير**، ص187-188.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

وبالتالي: بدأ البحث في ثلاث قضايا، واعتُبرت هذه النقاط الثلاث مجتمعة الركيزة الرئيسية لاستقلال الكيانية الفلسطينية، وتجاوز محاولات طمسها وإلحاقها [1] بل وإلغائها:

1. الانتقال لبلورة برنامج سياسي وطني، يحدد بدقة أهداف الفلسطينيين في تلك المرحلة التاريخية.
2. التمثيل الفلسطيني: من يُعبّر وينطق باسم الشعب الفلسطيني.
3. البرنامج الذي يصون حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ذلك الحين بدأت تتبلور عناصر البرنامج الوطني عام 1973 في ورقة قدّمتها الجبهة الديمقراطية، تحت عنوان: "**عشر موضوعات لمواجهة الوضع الفلسطيني**". وبدأ الحديث يدور عن أهمية تأمين مطلبين: **الأول:** تكريس ناطق أو متحدث باسم الشعب الفلسطيني، تمثّل بمنظمة التحرير الفلسطينية وائتلافها الوطني الذي يضم الشخصيات والفعاليات الوطنية. **والثاني:** تتحدّث عن سلطة الشعب الفلسطيني على أرضه؛ كبديلٍ لمحاولات الطمس والإلحاق التي كانت مطروحة، وأن تكون هذه السلطة قاعدة ونقطة ارتكاز في المشروع التحرري الفلسطيني [2].

وحسب ما ذكره غازي الصوراني: فإن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، عبر حل الدولتين هو حل أقرب إلى الوهم في ظل وضوح دور ووظيفة الحركة الصهيونية ودولتها في خدمة النظام الإمبريالي. وبالتالي: فإن الحديث عن الحل المرحلي لن يصل في أحسن تجلياته، إلاّ إلى شكلٍ من أشكال الحكم الذاتي المنبثق والمنسجم مع موازين القوى، تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية التي تسعى إلى بلورة وتكريس تلك الصفة أو توسيعها؛ لتصبح حكماً ذاتياً موسعاً أو (دويلة مؤقتة ناقصة السيادة)، أو تقاسم وظيفي أو أي مسمّى آخر، لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967. ما يعني بالنسبة لحركة التحرر الفلسطيني والعربي كضرورة تاريخية ومستقبلية، تأكيد التزامها بالهدف الاستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي، توضّح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة [3].

---

[1]- مقابلة مع رمزي رباح.

[2]- المرجع السابق.

[3]- الصوراني، **المشهد الفلسطيني الراهن**، ص46.

ومن المعروف أن تطور الكيان الفلسطيني، كان قد اجتاز واحدة من أهم حلقات تطوره الأساسية خلال المرحلة التي تلت حرب عام 1973؛ فخلال تلك المرحلة تحقّق الكثير من الانجازات الكيانية الفلسطينية، ومع أن النضال الفلسطيني لم يستطع تحقيق الاستقلال الوطني في غضون تلك المرحلة، ولم يستطع إقامة سلطة سياسية فلسطينية، أو يؤسس دولة مستقلة، إلاّ أنه استطاع أن ينجز بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وأرسى دعائم حضورها الدائم، بل وأكثر من ذلك تمكّن من بلورة أهداف كيانية أكثر وضوحاً من ذي قبل، واقتربت مفاهيمه الكيانية من محددات الكيان الأساسية (أي السلطة والأرض والشعب). وفي غضون تلك المرحلة تمَّ لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني تبنّي شعار: **إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة، على أية منطقة فلسطينية تنسحب منها إسرائيل**؛ كهدفٍ نضالي مركزي، وذلك عندما أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر الذي انعقد في حزيران (يونيه) 1974 ذلك الأمر. والأهم من هذا كله: فقد جرى في تلك المرحلة، الحديث عن الضفة الغربية لأول مرة بشكلٍ مباشر؛ كأرضٍ فلسطينية تخص الشعب الفلسطيني ومشروع سلطته السياسية وليست كأرضٍ أردنية، لذلك: تركّز النضال السياسي لمنظمة التحرير على هدف منع عودة الحكم الأردني للضفة الغربية. ومما دعّم ذلك النهج المظاهرات والإضرابات والاعتصامات التي اندلعت في الضفة الغربية، من خلال شعارات ثلاثة شهيرة: "**لا للاحتلال**"، "**لا للعودة للحكم الأردني**"، "**نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية**" [1].

وهذا يعني حسب أبو أحمد فؤاد: بأن قيادة منظمة التحرير والتي تترأسها حركة فتح، قامت بتثبيت برنامج الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 1967 وعودة اللاجئين، ولم تعد تتبنّى خيار الدولة الديمقراطية الذي طرحته من قبل. أما الجبهة الشعبية فبقي الهدف الأخير هو هدفها الإستراتيجي الذي تتطلّع لتحقيقه مهما طال الزمن [2].

واعتبرت الثورة الفلسطينية أن المرحلية كحلقة وسط فى الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي، لا تتناقض مع إستراتيجية الثورة ما دامت لم تتخلَّ عن هدفها النهائي. ودافع صلاح خلف (أبو أياد) أحد قادة فتح عن المرحلية، باعتبارها سياسة واقعية تنطلق من الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى وتطور الأحداث، بل واعتبر أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تشكّل

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص179-180.

[2]- **كتاب من أبو أحمد فؤاد**.

ضربة قاسمة للأيديولوجية الصهيونية، القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة يعنى الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني؛ فإذا كانت حرب 1973 قد أكّدت على أن إسرائيل ليست القوة التي لا تقهر، إلاّ أنها أكّدت كذلك على أن الاقتناع بأن القضاء النهائي على دولة إسرائيل، أمر غير ممكن فى المدى المنظور. ولذلك فقد أعطت فترة ما بعد الحرب الأولوية للعمل السياسي على حساب العمل العسكري، وأصبحت مسألة الانسحاب مطروحة. وكان المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تعبّر عن موقفها من هذا الموضوع؛ فالانسحاب الإسرائيلي كان سيضع هذه الأرض أمام ثلاث خيارات: عودة الأرض إلى طرفٍ عربي وضمها إليه، أو تقدُّم طرف فلسطيني خارج منظمة التحرير لينصّب نفسه باسم الفلسطينيين، أو أن تتقدّم الثورة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وهو الخيار الذي اتخذته منظمة التحرير[1].

ولمّا أصبحت المرحلية نبتة بُذرت في تربة القضية الفلسطينية وترعرعت مع الأيام؛ فنجد خالد الحسن أحد قادة فتح من الرعيل الأول: قد وضع خطاً أحمر يجب ألاّ تتعداه أية مناورة سياسية في إطار السعي للهدف المرحلي، وعلى أن تبقى تلك المناورات والاتصالات ضمن دائرته ولا تتخطاه، هذا الخط يتمثّل في الاعتراف بإسرائيل؛ فهذا الاعتراف من المحرمات في القواميس الفلسطينية والعربية والإسلامية، كما وأن الاعتراف بإسرائيل يعني إقفال ملف التسوية النهائية وبقاء إسرائيل كدولة[2].

ويبدو أن خالد الحسن كان يتهرّب من قول الحقيقة، وهي استحالة أن تكون تسوية تعيد ولو جزءاً من الأرض دون مفاوضات ودون اعتراف بإسرائيل. ويبدو أنه تناسى عندما كان مكلفاً بالشؤون الخارجية للمجلس الوطني الفلسطيني، بأنه كان أول من فتح حواراً مع الأوروبيين والأمريكيين، بل وطلب منهم أن يكونوا وسطاء لفتح قنوات تفاوض مع الإسرائيليين. وقد كانت التصريحات الفلسطينية وقتذاك، بمثابة جس نبض سواء للشارع الفلسطيني أو للساسة الإسرائيليين والأمريكيين، وكانت تتضمّن تنازلات مُغلّفة بكبرياء الثوار الذين لم تأتِ الرياح بما تشتهى سفنهم، ولأن الثورة الفلسطينية أرادت الاستفادة من انتصار ليس انتصارها بالأساس، فإنها وقعت في مأزق الحلول السياسية. وحاولت أطراف

---

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص221-222، وأبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**.

[2]- خالد الحسن، **الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي**، سلسلة أوراق سياسية، العدد 7، الكويت، مطبعة الأنباء، د. ت، ص13.

عربية ودولية الاستفادة من رغبة منظمة التحرير في القبول، بأهدافٍ أقل من هدفها الاستراتيجي؛ فمارست عليها أقسى الضغوط لانتزاع تنازلات تحرف المنظمة عن مسيرتها النضالية، ولتدفعها للاعتراف بالأمر الواقع تحت شعار الواقعية [1].

ومما سبق ذكره يتضح لنا: أن قيادة منظمة التحرير بعد أن كانت ترفض باستمرار فكرة الحلول المرحلية وتقوم بشجبها أو استنكارها، حيث كانت رفضت من قبل مشروع التوطين للاجئين الفلسطينيين خارج أراضيهم، كما رفضت قبيل حرب 1967 مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. وبعد تلك الحرب مباشرةً رفضت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، أو خطة (روجرز)، أو حتى مقترحات الملك حسين وغيرها من المقترحات، إلاَّ إنه بعد حرب العام 1973 حدث تطور دراماتيكي على الرغم من الانتصار العربي فيها؛ فباتت قيادة منظمة التحرير تُدرك أن الخيارات أمامها أصبحت محدودة بل **ومحددة**، ولا خيار أمامها سوى القبول بالتسوية السلمية لحلٍّ يحقق ولو جزء ضئيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية، خصوصاً بعد اقتناع القيادة الفلسطينية، بأن مشروع الدولة الديمقراطية: قد بات ترفاً سياسياً لا طائل من وراءه، وأنه غير قابل للتطبيق في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية وقتذاك.

وتأكيداً لِما ذهبنا إليه: فإن مرحلة ما بعد حرب 1973، تقرر خلالها عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في جنيف، طبقاً لِما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي (338)، وبالتالي: فقد واجهت منظمة التحرير مشكلة ذات طبيعة عملية، وباتت أمام مأزق حقيقي لا فكاك منه، على اعتبار أن التسوية المقترحة سوف تشمل بالتأكيد مسألة الأراضي الفلسطينية التي تمَّ احتلالها عام 1967؛ فأخذت تبحث عن طريقٍ للخروج منه. وفي ضوء تسارع الأحداث والتداعيات، بدأت منظمة التحرير تبحث لأول مرة عن سياسة الفعل والمبادرة عوضاً عن سياسة رد الفعل، وبالتالي: وجدت نفسها تقترب من تحديد أهداف سياسية ملموسة، والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الشعارات المطلقة التي كانت تتبناها، غير إن ذلك الأمر لم يتم فجأة ودون مقدمات، فقد شهدت أوساط منظمة التحرير ومنظمات الحركة الفدائية وبقية القوى والمنتديات الفلسطينية مناقشات واختلافات شديدة. وكان المناخ الذي ساد العواصم العربية المعنية وفي بعض العواصم والمحافل الدولية، وما جرى في الأراضي

[1]- أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية**"، ص43-44.

الفلسطينية المحتلة عام 1967، والمزاحمة الشديدة من جانب النظام الأردني على تقرير مستقبل تلك الأراضي، قد عجّل في دفع الحوار الداخلي الفلسطيني نحو تبنّي أول برنامج، يتضمن هدف إقامة سلطة فلسطينية مستقلة فوق جزء من أرض فلسطين التاريخية [1].

وحسب ما ذكره حسني زعرب: فإنه بعد خروج الثورة الفلسطينية من الأردن، وذهابها إلى سفوح جبل الشيخ وإلى لبنان واستقرارها بالكلية في بيروت وكافة أرجاء لبنان، وحينما ضاقت عليها الأرض بما رحبت، وأصبحت تواجه شتى أنواع الضغط العربي، كان من البديهي أن تعيد النظر في إستراتيجية الكفاح المسلح كحلٍ وحيد لتحرير فلسطين. ولا شك أن هذا التحول في العمل الفلسطيني كان بداية لتحول سياسي شامل أملاه على منظمة التحرير، مواقف الدول العربية السلبي من القضية الفلسطينية عموماً، ومن الكفاح المسلح خصوصاً، والذي كان ضربة شديدة لطموحات الشعب الفلسطيني، الذي قدّم آلاف الشهداء والمصابين والمعتقلين على مدار عشرات السنين [2].

وفيما يخص الخلافات التي صاحبت تصريحات ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالموافقة على حضور مؤتمر جنيف، فقد ثارت القواعد العسكرية للمنظمة في لبنان واحتجّت على تصريحاته، واتهامه بالخيانة من قِبل تنظيمات أخرى خاصةً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي اتهمته على لسان أمينها العام جورج حبش بالاتهام نفسه، مما دعا عرفات لأن يقول لهم: "**إن المشروع الوطني محمي ببنادقكم**"[3].

ويمكن القول أن فكرة إقامة سلطة وطنية فلسطينية وُلِدت بعد موت الفكرة التي سبقتها وهي الدولة الديمقراطية، التي لم تلقَ قبولاً وتعاطفاً دوليين خاصةً من قِبل إسرائيل والولايات المتحدة. ولمَّا كان على منظمة التحرير جني بعض المكاسب السياسية نتيجةً لحرب العام 1973، ولكي يكون خطابها مقبولاً على المستويين: الإقليمي والدولي، طرحت حركة فتح فكرة الحل المرحلي، وذلك بمجرد حضور عرفات إلى جنيف، مما يعني: أن تحولاً سياسياً دراماتيكياً قد حدث في الخريطة السياسية الفلسطينية، ويبدو أنها وجدت أعواناً لها من بين

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص197-198.

[2]- **مقابلة مع حسني زعرب.**

[3]- **مقابلة مع عبد الله أبو العطا.**

الفصائل الفلسطينية؛ كالصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وكان عرفات قد حدد بأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون بإقامة سلطة فلسطينية عليها، لأن الثورة الفلسطينية لن تبقى ثورة لاجئة للأبد [1].

وإذا كان القبول بالمرحلية أصبح مبدأ أقرّته منظمة التحرير، إلاَّ أن الخلاف استمر حول علاقة المرحلي بالاستراتيجي، وآلية المفاوضات وكيفية الوصول لهذا الهدف المرحلي، والصيغة التي يتم بها وهو الجدل الذي احتدم في الساحة الفلسطينية وما زال إلى يومنا هذا. ويرجع جزء من هذا الغموض إلى إحساس قادة منظمة التحرير، بأنه في الوقت الذي لا يمكن فيه أن يؤدى التوازن الحالي للقوى إلى تحقيق أي هدف مقبول فلسطينياً، وغير متناقض مع الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية، وأنه إذا ما حدث أن أُجبرت إسرائيل لتقديم تنازلات، فإن هذا سيكون مقابل الاعتراف بها ووضع حد للكفاح المسلح، وهو ما رفضته منظمة التحرير خلال تلك المرحلة، لأنه لا أحد من قادة المقاومة الفلسطينية كان يجرؤ على الإعلان صراحةً عن استعداده للاعتراف بإسرائيل، بسبب الرفض الشعبي العارم لمثل هذه الخطوة، إلاَّ أنه بعد العديد من الضغوط العربية والدولية على منظمة التحرير، خاصة فى ضوء اتفاقيات فصل القوات على الجبهة السورية عام 1974، والجبهة المصرية فى سيناء عام 1975، أدّى كل ذلك إلى تراجع فى مواقف المنظمة [2].

وفي خضم تلك الأحداث المتسارعة يحق لنا التساؤل: (**لماذا بدّلت حركة فتح إستراتيجيتها بتلك السرعة؟**). وقد أجاب غازي الصوراني على هذا السؤال بقوله: إن انتقال حركة فتح من استراتيجية إلى أخرى، ارتهن دوماً إلى متغيّرات: محلية وعربية ودولية، أي لم تكن تتمسّك باستراتيجية محددة وواضحة، وإنما كان للعوامل الإقليمية والدولية دوراً رئيسياً في تبدل أهدافها الكبرى أو إستراتيجيتها؛ فالمدقق في إستراتيجية فتح قبل سنة 1967 (إستراتيجية التوريط) وخصوصاً في سنوات تأسيسها الأولى، يلحظ بأن لديها رؤية أو إستراتيجية مُضمرة، كمنت في الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وربما كان الإعلان عن تأسيس المقاومة عام 1965، هو شكل من أشكال الضغط على الأنظمة الرسمية العربية للتنازل عن الأرض التي لم تحتلها إسرائيل عام 1948 لإقامة دولة فلسطينية فيها.

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص490؛ **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**.

[2]- أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**، ص43.

وكذلك: فحركة فتح تأسّست عبر علاقات قوية مع الأنظمة الخليجية وبدعم مالي منها في مواجهة الناصرية؛ ولسحب قضية العرب المركزية من تداولها من جهة؛ ولتحقيق حل ينطلق من "**القرارات الدولية**"، أي من الاعتراف بدولة إسرائيل من جهةٍ أخرى. ولذلك كان جوهر الإستراتيجية الفتحاوية- من حيث النتائج على الأرض- هو ليس المقاومة لتحرير فلسطين، بل المقاومة من أجل الضغط في المجال الدولي للحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

ويجيب عبد الله أبو العطا على هذا السؤال أيضاً: بأن ياسر عرفات طيلة فترة قيادته لمنظمة التحرير، كان يستلهم سياسته من المعتدلين العرب خاصةً المملكة العربية السعودية التي كانت أهم ممولي المنظمة مالياً في عهده، ومصر منذ عهد الرئيس أنور السادات [2]. وما ذكره أبو العطا لم يكن بعيداً عن الواقع الذي عايشناه، فمن المعروف أن السعودية التي كانت متحفّظة دوماً على قيادة الشقيري لمنظمة التحرير، لدرجة أنها لم تفتتح مكتباً للمنظمة في عاصمتها، واكتفت بالتعامل مع مكتب حركة فتح في الرياض على إنه يمثّل الفلسطينيين لديها، وأن السعودية وغيرها من الدول العربية عملت على دعم الحركات المناوئة للشقيري مستغلةً ثرائها ونفوذها، مما رفع من شأن خلفاء الشقيري عالياً سواء مالياً أو سياسياً. وبعد إجبار الشقيري عن التنحي عن منصبه خصوصاً بعد تولي ياسر عرفات رئاستها، بدأت بالتعامل مع المنظمة على أنها الممثل للشعب الفلسطيني كما سبق الإشارة. وفيما يخص علاقة المنظمة بمصر في عهد السادات، فكانت متميزة ولم تشوبها توترات قوية إلاّ بعد زيارة الأخير لإسرائيل عام 1977.

ويجيب كلٍ من إبراهيم أبو النجا ورمزي رباح على هذا السؤال: بأن حركة فتح من الأساس انطلقت خارج مبررات الأيديولوجيات، وانطلقت من صميم فكرة إحياء الهوية الوطنية الفلسطينية عن طريق إقامة كيان وطني للشعب الفلسطيني، لأنه بدون إقامة هذا الكيان يظل أي انجاز مهدداً بالضياع، وتظل النكبة الفلسطينية تفرض نفسها بأشكال جديدة؛ فمؤسسو فتح الأوائل جاءوا من تيارات أيديولوجية مختلفة، من حركة الإخوان المسلمين، ومن البعثيين بأنواعهم، ومن حزب التحرير، ومن الصف الوطني العام، بعد أن

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- مقابلة مع عبد الله أبو العطا.

اكتشفوا أن تلك الأحزاب والجماعات لم يكن عندها أي برنامج لتحرير فلسطين، وأن قضية فلسطين بالنسبة لتلك الأحزاب والحركات ليست سوى قميص عثمان. ونتيجة لهذا الاتجاه الوطني القائم على فكرة الاستقلال والدولة، استطاعت حركة فتح أن تجد مكاناً بارزاً لها رغم ديكتاتورية الأيديولوجيات، وأن تمتد مساحتها وسط الشعب الفلسطيني، وتصبح صاحبة المشروع الوطني الفلسطيني الذي لا يملك أحد سواه حتى هذه اللحظة [1].

ويجيب حسني زعرب على هذا السؤال بقوله: إنه جاء كنتيجة طبيعية للأحداث التي مرّت بها القضية الفلسطينية والمتغيّرات العربية أولاً ثمَّ الدولية ثانياً؛ فلم تجد حركة فتح بدلاً من مسايرة الواقع المشين الذي تعرضّت له حركة الكفاح الفلسطيني، وبخاصة ظهور ظاهرة جديدة من قيادات فتح وغيرها؛ فانقلبت الطاولة على هامات الداعيين إلى الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، وأصبحت المفاوضات السلمية هي الخيار الوحيد، والذي كان سبباً في تدمير حركة النضال الفلسطيني. ولم يكن لمناضلي حركة فتح الحقيقيين الذين أسسوا الحركة بمالهم وعرقهم ودمائهم بعد أن أُبعدوا عن ساحة العمل النضالي، دور في هذا التغيير والذي ما زال دم الشهداء يجري في عروقهم [2].

ويجيب سهيل الشنطي على السؤال نفسه بقوله: إن ثمة عوامل ذاتية (داخلية وشخصية)، وعوامل موضوعية فلسطينية وعربية ودولية متعددة ومتنوعة؛ فبالنسبة للذاتية: هناك تيار في فتح بدأ مبكراً في عام 1968، وكما سُمِع من رموز موثوقة، أن هاني الحسن كان أول من طرح الجانب السياسي والتفاوضي في لندن في العام نفسه ومعه عدد آخر، في حين كان خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد) وآخرين ضد ذلك التيار، أما ياسر عرفات فمعروف عنه أنه كان يحتوي الجميع ويبارك الجميع. أما عن العوامل الموضوعية: فتتعلّق بما حدث بعد مجازر أيلول 1970 والصدام مع الأردن، ووفاة عبد الناصر وخلو الساحة العربية من القيادة الجامعة، وبروز اليمين العربي وقيادته (السعودية تحديداً)، و(كيسنجر) والنشاط الأمريكي (99% من الحل بيد الولايات المتحدة كما قال السادات)، وإبعاد السوفييت عن التأثير، وضعف جهة الداخل الفلسطيني بعد ضعف

[1]- مقابلة مع إبراهيم أبو النجا؛ مقابلة مع يحيى رباح.

[2]- مقابلة مع حسني زعرب.

العمل الفدائي فيها بعد أحداث أيلول، والطروحات العميلة والبديلة المشبوهة (حكم ذاتي وروابط قرى وغيرها) [1].

ويجيب طلال عوكل على هذا السؤال بقوله: بأن التحولات السياسية لا تعترف بسرعة أو بطء الوتائر، بقدر ما أنها تعرف اتخاذ القرار الصحيح في الزمان الصحيح. وانطلاقاً من قراءة العوامل المناسبة والعوامل المعطلة، بالإمكان القول: أن هذا التبدّل جاء نتيجة قراءة موضوعية للتطورات العربية والإقليمية والدولية، التي كانت تتغذّى من وهم الاعتقاد بأن العلاقات الدولية المحكومة للتناقض بين معسكري الاشتراكية والرأسمالية، يمكن أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، خصوصاً بعد أن اتضح مدى صعوبة تخطّي العقبات والاستراتيجيات، التي تمكّن من مواصلة النضال لتحرير كل فلسطين، في ظل أوضاع عربية تتجه نحو التفكك، وميل بعض أهم الدول العربية كمصر نحو العلاقة مع الولايات المتحدة [2].

وبذلك يمكن اعتبار أن ما أحدثته بعض القيادات الفلسطينية في مرحلة ما بعد عهد الشقيري، كان انقلاباً مضاداً للأهداف التي قامت عليها ومن أجلها حركات المقاومة الفلسطينية؛ فتلك الحركات كانت قد قامت وفق برامجها المعلنة لرفض واقع الاحتلال، ورفض مهادنة الأنظمة العربية له، وتجييش الفلسطينيين كحراس للقضية وطليعة للتحرير؛ ولكن التطور والتغير الذي حدث كان باتجاه تبرير القبول بالحلول السلمية بدون مقابل واضح. فما حدث كان بمثابة انقلاب من التمسّك الفلسطيني والعربي عموماً بتحرير فلسطين وبالوحدة، فذلك الانقلاب على الأهداف والترويج له قادته حركة فتح وعلى وجه التحديد على المستوى الفلسطيني [3].

وحسب ما ذكر البعض: فإن مشروع الحل المرحلي هو في الأساس من بنات أفكار بعض معتدلي حركة فتح وليس الجبهة الديمقراطية، فمن المعروف: أن نايف حواتمة كان قد انشقَّ عن الجبهة الشعبية بدعمٍ رئيسي من ياسر عرفات. ولمَّا كان ثمة تيار قوي ورافض في حركة فتح ضد البرنامج المرحلي، أوعز عرفات للجبهة الديمقراطية بطرح هذا البرنامج، حتى يُعفي

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

[2]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ طلال عوكل** في غزة بتاريخ 2009/6/9، والأستاذ عوكل هو كاتب ومحلل سياسي مستقل، وكان عضواً سابق في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما كان محاضراً لمساق الإعلام بجامعة الأزهر بغزة.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص198.

نفسه ويُعفي حركته من الرفض. وبعد حرب 1973 وتلاشي الأمل بتحرير فلسطين، انحصرت الخيارات في هذا المشروع الذي تبنّته رسمياً الجبهة الديمقراطية[1].

وفي السياق نفسه يقول جميل المجدلاوي: لقد طرحت الجبهة الديمقراطية برنامج النقاط العشر برضى وموافقة وتشجيع من حركة فتح؛ وبالتالي: ففكرة تلك البرنامج هي بالأساس فكرة فتحاوية، ولكن ياسر عرفات أراد أن يكون الجدل والنقاش ليس بين فتح والجبهة الشعبية واليسار الفلسطيني، فأراد عرفات أن يكون الجدل والنقاش بين اليسار الفلسطيني، باعتبار أن هذا البرنامج من بنات أفكار الجبهة الديمقراطية وهي تنتمي إلى قوى اليسار، وقد كان عرفات بذلك يستخدم الجبهة الديمقراطية؛ كأداة استطلاع واستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية من هذه المبادرات[2].

وبالتالي: فإن ذلك الانقلاب على الأهداف لم يحدث بطبيعة الحال بمنأى عن سياسات الدول العربية، بل كان وفق توجهاتها ومطالبها ولا سيما دول التسوية؛ فكانت التوجّهات الفلسطينية متناسقة ومتجاوبة مع سياسات تلك الدول ومروِّجة لها؛ فيتحمّل بذلك الفلسطينيون والحركات الفلسطينية إثم التنازلات بالنيابة عن الدول العربية[3].

ومما سبق بيانه خلال هذا الفصل؛ بإمكاننا التوقّف عند بعض المحطات المهمة:

- إن ما تمَّ تبنّيه في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، مثَّل لدى البعض: آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، سواء في داخل الأراضي المحتلة أم في تجمّعات الشتات الفلسطيني؛ فنجد ثمة تراجعاً عن هدف المنظمة الرئيسي والذي نشأت لأجله وهو البُعد القومي للقضية الفلسطينية؛ فغيَّر زعماء المنظمة اسم الميثاق من **القومي** إلى **الوطني**. وفي المقابل: ثمة لغة متشددة من خلال الإضافات التي أُضيفت للميثاق؛ كرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين كاملة غير منقوصة، وأيضاً رفض أي مشاريع للتسوية السلمية لا تؤدي إلى استعادة كل فلسطين، ويبدو أن تلك الإضافة تمّت بعد صدور مشروع وزير الخارجية الأمريكي (روجرز) الذي توجّس منه الفلسطينيون خيفةً.

---

[1]- **مقابلة مع رباح مهنّا.**

[2]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص198-199.

- إن الأحداث الدامية التي شهدتها الساحة الأردنية بين الحكومة الأردنية وفصائل المقاومة الفلسطينية، أدّت إلى تغيير كثير من المفاهيم والمبادئ بين الطرفين. ومع هذا ورغم ما ورد في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني مطلع العام 1971، من قرارات وأُطروحات نظرية وطنية لم تُمارس على أرض الواقع، كانت قيادة المنظمة تبحث عن تسوية سلمية، وكانت الضفة الغربية وقطاع غزة محور تلك التسوية عبر التفاهمات والاتصالات بالأصدقاء، وبعرب الولايات المتحدة، والشخصيات الإسرائيلية سراً، وأصحاب القرار للضغط على إسرائيل للقبول بالانسحاب منهما. ورغم اعتدال صيغة خطاب منظمة التحرير؛ فإن الحكومة الأردنية اتبعت سياسة إقليمية يشوبها التمييز الواضح ضد الفلسطينيين في الضفتين خاصةً الشرقية منها، وقد اتضح ذلك من خلال عمليات الصرف وإنهاء الخدمة للمواطنين الفلسطينيين من الأجهزة والمؤسسات الأردنية، رغم أن المقاومة الفلسطينية كانت استجابت بشكلٍ جزئي للنتائج التي أسفرت عنها أحداث أيلول 1970، وتموز (يوليه) 1971.
- إن مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين، حاول من خلاله عزل منظمة التحرير وتجريدها من صفتها التمثيلية، وفي الوقت نفسه قطع الطريق على كل المحاولات الانفصالية الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، غير أن المجلس الوطني الفلسطيني رفض هذا المشروع رفضاً مطلقاً، وأكّد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- إن قيادة منظمة التحرير بعد أن كانت ترفض باستمرار فكرة الحلول المرحلية، وتقوم بشجبها أو استنكارها بدءاً بمشروع التوطين للاجئين الفلسطينيين خارج أراضيهم، وانتهاءً بمشروع المملكة العربية المتحدة الذي قدّمه الملك حسين، إلاّ إنه بعد حرب العام 1973 حدث تطور دراماتيكي على الرغم من الانتصار العربي فيها؛ فباتت قيادة منظمة التحرير تُدرك أن الخيارات أمامها أصبحت محدودة بل ومحددة، ولا خيار أمامها سوى القبول بالحلول السلمية خصوصاً، بعد اقتناع القيادة الفلسطينية بأن مشروع الدولة الديمقراطية، قد بات ترفاً سياسياً لا طائل من وراءه، وأنه غير قابل للتطبيق في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية وقتذاك. ومن هنا: كان قبول المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة عام 1974، بمبدأ إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء تنسحب منه إسرائيل.